

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

"دور التحفظ المُحاسبِي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية
المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات حوكمة
المصارف الفلسطينية 2014"

لؤي موسى محمود الوجواح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442هـ - 2020م

"دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية
المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات حوكمة
المصارف الفلسطينية 2014"

إعداد:

لؤي موسى محمود الوحواح

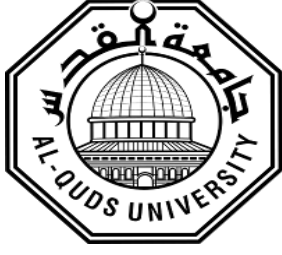
بكالوريوس إدارة تركيز محاسبة - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. فراس بركات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من
دائرة المحاسبة، عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس - فلسطين

1442 هـ - 2020 م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إجازة الرسالة

"دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات حوكمة المصارف الفلسطينية 2014"

الاسم: لؤي موسى محمود الوحواح
الرقم الجامعي: 21712661

المشرف: د. فراس بركات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2020/11/23 وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع	رئيس لجنة المناقشة	:	1- د. فراس بركات
التوقيع	ممتحناً داخلياً	:	2- د. أكرم رجال
التوقيع	ممتحناً خارجياً	:	3- د. سليم الخفش

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2020 م

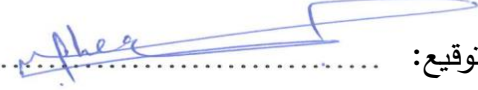
الإهداء

إلى التي أعطتني من دمها الحياة
وحضنتني احشائها ورعتني بحنانها حتى رحلت
أمي الغالية رحمها الله
وقدوتي الذي إجتحر من الالم وضيق الحال
وتحمل من أجلنا الشقاء والعناء
أبي الغالي أطل الله عمره
إلى فلذة كبدِي وضياءِ عَيْنِي ومتعةِ قلبي.إبنتي الحبيبة
إلى إخواني وأخواتي الأعزاء
أصدقائي وزملائي الذين أعتز بهم جميعا
إلى روح ذلك الرجل الذي آثرنا على كل شيء ورحل هاتفا
عاشت فلسطين
أيقونة الأمة الخالد
الشهيد القائد البطل "صروم حسين المجيد"

الباحث: لؤي موسى الوحواح

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: 

الاسم الكامل : لؤي موسى محمد الوحواح

التاريخ : 2020/11/23

الشكر والتقدير

عرفاناً بالجميل، وإعترافاً بالفضل إلى أستاذي القدير ومشرف رسالتي، *الدكتور/ فراس سمير بركات*، الذي أمدني بغزير علمه، وجميل صبره، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة، وآرائه الصائبة، وتذليله الصعاب التي كانت تعوقُ طريقَ بحثي هذا، فأحمدُ الله على فضله ونعمته، وأدعوه - تعالى - أن يُطيلَ في عمره؛ ليبقى نبراساً متألئاً ينير دروبَ العلم والعلماء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي عموماً، واخص منهم اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس

د. كامل أبو كويك، د. إبراهيم عتيق، د. عفيف حمد، د. أكرم رجال ود. محمود الجعفري

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

والله وليُّ التوفيق،،،

الباحث: *نؤي موسى الوحواح*

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطيني الصادر سنة 2014، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وتكون مجتمع العينة من جميع المصارف التي أدرجت أسهمها في البورصة خلال الفترة من 2009 - 2019، بواقع 5 مشاهدات لكل بنك قبل التعديلات وخمسة بعدها وبإجمالي 60 مشاهدة، وللوصول إلى أهداف الدراسة استخدم الباحث إختبارات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال إختبارات الاثر التجميعي والعشوائي و الثابت.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إرتفاع القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، كذلك وجدت الدراسة أن هناك تباينات في درجة التحفظ المحاسبي الممارس من قبل المصارف الفلسطينية، حيث تبين أن درجة التحفظ المحاسبي وفقا لنموذج BTM كانت أعلى بعد التعديلات، بينما كانت درجة التحفظ وفقا لنموذج Basu 1997 قبل التعديلات أعلى منها بعدها، في حين لم يكن هناك فروقات في درجة التحفظ المحاسبي وفقا لنموذج المستحقات. أما بخصوص دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيم السوقية للمصارف الفلسطينية فقد وجدت الدراسة أن هناك دورا إيجابيا للتحفظ المحاسبي وفقا لنموذج BTM (Beaver & Ryan) في التأثير على القيم السوقية للمصارف الفلسطينية وقد كان هذا الدور بعد التعديلات أعلى منه قبلها، وأيضا فقد كان هناك دورا ايجابيا وفقا لنموذج المستحقات وعلى خلاف النموذج السابق فقد كان هذا الدور قبل التعديلات أعلى منه بعدها، بينما وجدت الدراسة وفقا لنموذج Basu1997 قد كان دور التحفظ المحاسبي عكسيا قبل التعديلات ولم يكن هناك أثر وفقا لهذا النموذج بعدها.

استناداً إلى ما تقدم من النتائج، يوصي الباحث بضرورة قيام الجهة المشرفة على القطاع المصرفي بزيادة الإهتمام بالتحفظ المحاسبي وتعزيز الرقابة على السياسات المالية المتبعة في المصارف الفلسطينية بما يكفل تطبيق درجات معقولة من التحفظ المحاسبي، وحث إدارات المصارف على بذل جهد إضافي للحفاظ على سياسات متحفظة وكذلك حث الجهات المعنية لإصدار تشريعات تلزم بممارسة التحفظ مع إلزام المدقق الخارجي بإبداء رأيه بمستوى التحفظ الممارس، وذلك حرصا على بيانات بعيدة عن المغالاة وأكثر مصداقية.

Research Subject: The Role of Accounting Conservatism in effecting the Public listed Palestinian Banks Market Value in Light of the Amendments to the Palestinian Banking Governance Manual Issued in 2014.

Researcher Name: Loay Musa Mahmoud Alwehwah.

Supervisor Name: Dr: Firas Barakat

Abstract

This study aimed at revealing the role of accounting conservatism in effecting the public listed Palestinian Banks market value in light of the Amendments to the Palestinian Banking Governance Manual issued in 2014, the researcher used the analytical approach, and the population of the study consisted of all six public listed banks in the Palestinian Exchange Market during the period from 2009- 2013 and 2015-2019, sixty observations in total, and for reaching its results the researcher used the Cross Sectional Time Series “Panel Data Method” by implementing Random Effect Model (REM), Fixed Effect Model (FEM) and Pooled regression model (PRM.)

The study concluded that the market value of the Palestinian listed bank increased after the Amendments made to the banking sector governance manual, and there were differences in the degree of accounting conservatism practiced by Palestinian banks before and after the amendments, as it was found that according to the BTM model after the amendment

conservatism degree was higher than it was before, although there were differences according to Basu1997 model but this time the opposite situation was found where the degree of conservatism before the amendments was higher than after, but according to the accrual model(TACC/EBXT) there was no difference in the accounting conservatism before and after of the amendments.

Regarding the role of accounting conservatism affecting the market value of the Palestinian public listed banks, the study found that there was positive role according to both BTM & Accrual models, where according the BTM the effect was higher after the amendments than before, while according to the accrual model the effect was higher before the amendments than after, but according to the Basu1997 the opposite situation was found where conservatism had negative effect on banks market value before the amendments while there was no effect at all after the amendments.

Based on the study results, the researcher recommends the necessity that regulatory body of the Palestinian banking sector (Palestinian Monetary Authority) to increase attention to accounting conservatism and to strengthen the control over the financial policies adopted in Palestinian banks, although to ensure the application of reasonable degrees of accounting conservatism, and to encourage banks managements to apply additional effort to maintain reasonable conservative policies It also urges the concerned authorities to issue legislation requiring the exercise of conservatism while obliging the external auditor to express his opinion on the level of the practiced conservatism in banks financial statements, in order to ensure that statements issued by banks are far from exaggeration and more reliable.

الكلمات المفتاحية:

1. **المصارف المدرجة في بورصة فلسطين: (Local Banks Listed in PEX):**
عبارة عن المصارف المحلية التي تزاوّل نشاطها في فلسطين وقد تأسست فيها وعددها 6 مصارف مدرجة في البورصة.
2. **بورصة فلسطين (PEX):** سوق فلسطين للأوراق المالية تأسس كشركة خاصة في العام 1995 ثم تحولت إلى شركة مساهمة عامة تحت مسمى "بورصة فلسطين" سنة 2010، تشكل سوقاً للأوراق المالية و الأسهم.
3. **سلطة النقد الفلسطينية (PMA):** مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد بشكل متوازن. (www.pma.ps).
4. **التحفظ المحاسبي:** هو سياسة محاسبية تقوم على أساس التحوط وضرورة الأخذ بالاعتبار أي خسائر متوقعة، وعدم الإقرار بأية أرباح قبل حدوثها قطعاً. (عبيد، 2017).
5. **القيمة السوقية للمصارف:** عبارة عن القيمة الفعلية للبنك بتاريخ معين يتم حسابها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم بسعرها عند الإغلاق، وتكون قيمة السهم السوقية مساوية لسعر الإغلاق.
6. **الحوكمة:** مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حكيمة (كثيرة) بما يحقق مصالح الأطراف ذات الصلة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتميمته". (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).
7. **دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:** دليل يوضح قواعد الحوكمة المتبعة في سلطة النقد وقد صدر عنها في العام 2009 وتم تعديله في العام 2014.
8. **نموذج (Beaver & Ryan 2000)** نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM): تقيس درجة التحفظ المحاسبي حيث تتناسب عكسياً معه.
9. **مدخل المستحقات (إجمالي المستحقات إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات المتقطعة) (TACC/EPXT):** لقياس درجة التحفظ المحاسبي حيث تشير استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية إلى ممارسة التحفظ.
10. **نموذج (Basu, 1997) مقياس التوقيت غير المتماثل (Asymmetric Timeliness Measure):** يعتمد هذا النموذج على إظهار أثر الأخبار على أسعار الأسهم، حيث تنعكس الأخبار على العوائد سلبيًا أو إيجابيًا، ويكمن دور التحفظ المحاسبي في سرعة إنعكاس الأخبار السلبية في العوائد، ويعتبر هذا المقياس الوحيد الذي يستخدم التوقيت الغير متماثل في قياس التحفظ المحاسبي. (الصراوي، 2019)

الفهرس:

أ	إقرار	
ب	الشكر والتقدير	
ج	ملخص الدراسة	
هـ	الكلمات المفتاحية:	
و	الفهرس:	
ي	فهرس الجداول:	
ل	فهرس الملاحق:	
1	الفصل الأول	
1	خلفية الدراسة وأهميتها	
1	مقدمة:	1.1
2	مشكلة وتساؤلات الدراسة:	1.2
4	مبررات الدراسة:	1.3
4	أهمية الدراسة:	1.4
5	أهداف الدراسة:	1.5
5	1.6 فرضيات الدراسة:	
7	1.7 حدود الدراسة:	
7	1.8 التعريفات الإجرائية للدراسة:	
8	1.9 نموذج الدراسة:	
8	1.10 متغيرات الدراسة:	
10	الفصل الثاني	

10 الإطار النظري والدراسات السابقة

10 2.1 المبحث الأول: التحفظ المحاسبي:

10 2.1.1 مقدمة:

11 2.1.2 نشأة التحفظ المحاسبي:

11 2.1.3 مفهوم التحفظ المحاسبي:

13 2.1.4 أهمية التحفظ المحاسبي:

13 2.1.5 أنواع التحفظ المحاسبي:

15 2.1.6 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

17 2.1.7 دوافع استخدام التحفظ المحاسبي:

20 2.2 المبحث الثاني حوكمة المصارف ودليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

20 2.2.1 المقدمة:

22 2.2.2 مفهوم الحوكمة:

23 2.2.3 نشأة الحوكمة:

23 2.2.4 أهمية الحوكمة:

24 2.2.5 العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الوحدات الإقتصادية إلى العلن:

25 2.2.6 مبادئ دليل حوكمة المصارف الفلسطينية

26 2.2.7 مبادئ حوكمة المصارف الفلسطينية

28 2.2.8 أهداف وأهمية الحوكمة للجهاز المصرفي الفلسطيني:

28 2.2.9 مجال التطبيق لقواعد حوكمة المصارف الفلسطينية:

29 2.2.10 الحوكمة في الجهاز المصرفي:

29 2.2.11 تطبيقات الحوكمة في المصارف الفلسطينية:

31 2.2.12 واقع الحوكمة في فلسطين:

32 2.3 المبحث الثالث القيمة السوقية:

32 2.3.1 تقييم الأسهم ومحددات سعرها السوقية:

33 2.3.2 محددات سعر السهم السوقية:

34	المبحث الرابع قطاع المصارف في بورصة فلسطين:	2.4
34	2.4.1 بورصة فلسطين:	
35	2.4.2 المصارف العاملة في فلسطين:	
35	المبحث الخامس الدراسات السابقة:	2.5
35	2.5.1 الدراسات العربية:	
41	2.5.2 الدراسات الاجنبية:	
45	2.5.3 التعليق على الدراسات السابقة:	
47	الفصل الثالث	
47	منهجية الدراسة واجراءاتها:	
47	3.1 تمهيد:	
47	3.2 منهجية الدراسة:	
48	3.3 طرق جمع البيانات:	
48	3.4 مجتمع الدراسة:	
49	3.5 إجراءات الدراسة:	
49	3.6 قياس متغيرات الدراسة:	
59	3.7 الأساليب الإحصائية	
63	الفصل الرابع	
63	تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة	
63	4.1 تمهيد:	
63	4.2 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي:	
63	4.2.1 إختبار التوزيع الطبيعي (Normal distribution test):	
65	4.2.2 إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationarity test):	
66	4.2.3 إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)	

- 67 _____ (Autocorrelation Test) إختبار الإرتباط الذاتي 4.2.4
- 68 _____ (Heteroskedasticity Test) إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي 4.2.5
- 69 _____ الإختبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة: 4.3
- 83 _____ نتائج الدراسة و مناقشتها مع الدراسات السابقة 4.4
- 86 _____ الاستنتاجات: 4.5
- 87 _____ التوصيات: 4.7
- 88 _____ قائمة المراجع
- 88 _____ أولاً- المراجع العربية:
- 92 _____ ثانياً: المراجع الأجنبية:
- 94 _____ ثالثاً: المواقع الالكترونية:
- 95 _____ قائمة الملاحق:

فهرس الجداول:

- جدول 1 رقم (3.1) البنوك الفلسطينية 49
- جدول 2 رقم (3.2) متغيرات الدراسة: 50
- جدول 3 رقم (3.3) جدول التحفظ المحاسبي بمقياس *BTM* 52
- جدول 4 (3.4-أ): درجة التحفظ المحاسبي محسوباً بطريقة *TACC/EBXT* 54
- جدول 5 رقم (3.4-ب): درجة التحفظ المحاسبي محسوباً بطريقة *TACC/EBXT* 55
- جدول 6 رقم (3.5): معاملات نموذج الإنحدار الخطي الخاص بمعاملات *Basu* 56
- جدول 7 رقم (3.6): درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس *Basu1997* المعدل للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية: ... 57
- جدول 8 رقم (3.7): القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية "بالاف دولار" ومقرباً لاقرب خانة عشرية: 58
- جدول 9 رقم 4.1: إختبار التوزيع الطبيعي (*Shapiro-Wilk Test*) للمتغيرات الدراسة: 64
- جدول 10 رقم 4.2: نتائج إختبار ديكي-فييار لإختبار إستقرارية بيانات الدراسة: 65
- جدول 11 رقم 4.3 أ- إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة: 66
- جدول 12 رقم 4.3 ب: إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة: 67
- جدول 13 رقم 4.4: إختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة: 68
- جدول 14 رقم 4.5: إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة: 68
- جدول 15 رقم 4.6: نتائج إختبار الفروق في متوسط القيمة السوقية للمصارف قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية: 70
- جدول 16 رقم 4.7: نتائج إختبار الفروق في متوسط درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس *BTM* للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية: 71
- جدول 17 رقم 4.8: نتائج إختبار الفروق في متوسط درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس *TACC/EBXT* للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية: 73

- جدول 18 رقم 4.9 نتائج اختبار الفروق للتحفظ المحاسبي مقاسا بنموذج Basu1997 في ظل
تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية: 74
- جدول 19 رقم 4.10 : نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس
بمقياس BTM على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل التعديلات: 75
- جدول 20 رقم 4.11: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاسا ب
BTM على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات الحوكمة: 76
- جدول 21 رقم (4.12): نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة
TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل تعديلات الحوكمة: 78
- جدول 22 رقم (4.13): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاسا
بنسبة TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات الحوكمة: 79
- جدول 23 رقم 4.14: نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس بمقياس
Basu1997 المعدل على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل تعديلات الحوكمة: 80
- جدول 24 رقم 4.15: نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس بمقياس
Basu1997 المعدل على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد التعديلات: 81
- جدول 25 رقم (4.16) ملخص الأثر بين التحفظ المحاسبي و القيمة السوقية في ظل تعديلات
الحوكمة: 82

فهرس الملاحق:

- ملحق 1 جدول رقم 1-أ القيمة السوقية للمصارف: _____ 95
- ملحق 2 جدول رقم 1-ب القيمة السوقية للمصارف: _____ 96
- ملحق 3 جدول رقم 2-أ درجة التحفظ المحاسبي مقاسا ب *BTM*: _____ 97
- ملحق 4 جدول رقم 2-ب درجة التحفظ المحاسبي مقاسا ب *BTM*: _____ 98
- ملحق 5 جدول 3-أ التحفظ مقاسا نموذج المستحقات إلى الأرباح (*TACC/EBXT*): _____ 99
- ملحق 6 جدول 3-ب التحفظ مقاسا نموذج المستحقات إلى الأرباح (*TACC/EBXT*): _____ 100
- ملحق 7 جدول 4-أ بيانات نموذج *Basu*: _____ 101
- ملحق 8 جدول 4-ب بيانات نموذج *Basu*: _____ 102
- ملحق 9 جدول 5-أ متغيرات معادلة نموذج *Basu*: _____ 103
- ملحق 10 جدول 5-ب متغيرات معادلة نموذج *Basu*: _____ 104

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

قطاع المصارف يعد من أهم مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويشمل هذا القطاع (15) مصرفاً عاملاً منها 6 بنوك هي (بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الوطني، بنك الإستثمار الفلسطيني وبنكين إسلاميين وهما (البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني) وجميع هذه المصارف مدرجة حالياً للتداول في بورصة فلسطين، وتحرص على الإلتزام والتقيد بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم برسم سياسات مصرفية واضحة لها، تعمل على تنمية الودائع وتوظيف أموال المساهمين والمستثمرين في البنك في أنشطة استثمارية مدروسة (سلطة النقد الفلسطينية، 2017 م).

يعتبر التحفظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة، ورغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات الأثر بعملية التقرير المالي خصوصاً في أعقاب حالات الإنهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة، وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات منها ممارسات إدارة الربح والتمويل من خارج الميزانية وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي (اقبال والقضاة، 2014).

وكذلك فإن التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) من الممارسات التي أثير حولها الكثير من الجدل بين مختلف الجهات المهنية والأكاديمية وانقسمت هذه الجهات بين معارضين لتطبيق التحفظ المحاسبي وآخرين يؤكدون على أهميته وخصوصاً في الحد من مشكلة الوكالة التي تنتج عن تباين اهتمامات الإدارة والملاك في الشركات، حيث ازداد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي نتيجة للكثير من المشاكل المالية التي أدت إلى إنهيار عدد من الشركات المهمة بسبب المبالغة في نتيجة أعمال هذه الشركات وتواطؤ المدققين الخارجيين وانطلاقاً من الحرص على عكس الواقع الحقيقي للشركات في القوائم المالية

فإن التحفظ المحاسبي سياسة بالغة الأهمية في تقييد الإدارات المالية في الشركات بإستخدام البدائل المحاسبية التي تتلائم مع سياسة التحفظ وتحد من مخاطر المبالغة في الإيرادات. (عبيد، 2017)

وحيث أن العلاقة وثيقة بين كل من التحفظ المحاسبي وحوكمة المنشآت، اللذان يشكلان بالتكامل وسيلة للحد من مشكلة الوكالة، وكذلك فإن التحفظ المحاسبي يلعب دورا مهما في الحد من ادارة الأرباح ويعزز من جودتها وجودة المعلومات المحاسبية (خليل والعزاني، 2017) حيث تعتبر ظاهرة ادارة الأرباح لتحقيق مآرب إدارية عملا مشتركا بين كل من التحفظ و الحوكمة، فقد ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي التي اهتمت بمفهوم الحاكمة المؤسسية، وتزايد ممارسات إدارة الأرباح، والاهتمام بمفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية من جانب سوق رأس المال، والتي أثرت على أهمية مفهوم ودرجة التحفظ المحاسبي التي تتبعها الشركات، كذلك على كيفية قياس درجة هذا التحفظ، وأيضا على مدى فعاليتها في مجال تحقيق جودة وملائمة المعلومات المحاسبية بما يجعلها قادرة على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة (أبو جراد، 2015).

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي و التغيرات في القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية التعرف على إسهام هذه التعديلات في تعزيز أو الحد من ممارسة التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي الفلسطيني وانعكاس ذلك على قيمة المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، بهدف الخروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية في السوق المالي في فلسطين.

1.2 مشكلة وتساؤلات الدراسة:

تسعى المصارف دوما لتعظيم أرباحها وتطمح إلى تحقيق ذلك من خلال رفع حصتها السوقية والتي تعتبر دليل على قدرة المصرف التنافسية وبالتالي تحقيق عائد أعلى على الإستثمار وزيادة رأس المال وقيمتها السوقية، كما وتقوم المصارف بممارسة أعمالها في بيئة اقتصادية غير مستقرة في فلسطين بسبب الاحتلال الصهيوني الأمر الذي يجعل تحقيق أهداف المصارف أمر ليس باليسير، وفي ظل ظروف التحفظ المحاسبي وحوكمة المصارف وحالة عدم التأكد التي تحيط بالممارسات المحاسبية،

بالإضافة إلى تزايد التقلبات الإقتصادية في الأسواق المالية، والتي تضع المصارف على محك صعب للحفاظ على قدراتها التنافسية وبالتالي المحافظة على زيادة أسعار أسهمها في السوق.

وبما إن معظم الدراسات العربية ركزت كل جهودها على وصف آليات الحوكمة، وعدم تناول اي من هذه الدراسات أثر تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 على علاقته بالتحفظ المحاسبي وعلاقته بالقيمة السوقية للمصارف، جاءت هذه الدراسة للمساهمة في زيادة تفهم الحوكمة في المجال المصرفي وخصوصا فاعلية تعديلات 2014 والمساهمة في توضيق الفجوة في أدبيات البحث المحاسبي خاصة في فلسطين. كما أشارت بعض الدراسات إلى أن تمتع التقارير المالية بالتحفظ في سوقٍ ما يشير إلى تحقق فرضية كفاءة السوق والتي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوفرة عنه في الوقت المناسب (خليل والعزاني، 2017).

وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية:

1. ما هو أثر تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية الصادر سنة 2014 على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما هو أثر تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية على درجة التحفظ المحاسبي مقاسا بنماذج التحفظ المستخدمة في الدراسة (BTM, TACC/EBXT, Basu1997).
3. ما هو دور التحفظ المحاسبي مقاسا بنموذج BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية الصادر سنة 2014؟
4. ما هو دور التحفظ المحاسبي مقاسا بنموذج TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية الصادر سنة 2014؟
5. ما هو دور التحفظ المحاسبي مقاسا بنموذج Basu,1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية الصادر سنة 2014؟

1.3 مبررات الدراسة:

1. تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تقارن بين مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي وعلاقتها بالقيمة السوقية قبل وبعد إجراء التعديلات على دليل حوكمة المصارف الفلسطينية سنة 2014.
2. تساهم الدراسة في تعميق الفهم لجوانب التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة المصارف في فلسطين.
3. تحديد أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تطبيق تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014.
4. تحديد دور التحفظ المحاسبي في المحافظة على قيمة المصارف في ظل حالة عدم الاستقرار والتقلبات المختلفة.

1.4 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من انها تتناول قطاع اقتصادي مهم للغاية حيث انه يلعب دورا محوريا في التنمية الإقتصادية في فلسطين، وبذلك فإن استقرار هذا القطاع ضروريا من اجل بناء اقتصاد وطني قوي، لذلك فإن عدالة التقارير المالية التي تصدر من قبل المصارف الفلسطينية والتي تشكل آلية الحكم على سلامة الموقف المالي لهذه المصارف وبعدها عن المبالغة في نتائجها، فان التحفظ المحاسبي يعتبر ضامنا للحد من المبالغة وممارسة ادارة الأرباح. لذلك هناك جهات عديدة تستفيد من هذه الدراسة من اهمها المعتمدين لدى البنوك بمختلف اشكالهم و المستثمرين في الأسهم وسلطة النقد الفلسطينية الجهات الدولية التي تقوم بتقييم سلامة القطاع المصرفي، وكذلك إدارات المصارف التي ستوفر لها هذه الدراسة مؤشرات مهمة لإتخاذ قرارات صائبة وكذلك بورصة فلسطين، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تساهم الدراسة في تعميق الفهم لجوانب التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة المصارف، في فلسطين.
2. تحديد أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الإلتزام بالتعديلات لدليل حوكمة المصارف الفلسطينية.

3. إلقاء الضوء على عدالة التقارير المالية للقطاع البنكي الفلسطيني من خلال إظهار درجة التحفظ الممارس في هذه التقارير الامر الذي قد يكشف ممارسات إدارة الأرباح والمبالغة في مستويات الأداء المالي.

4. تعتبر الدراسة الأولى التي تناولت فاعلية تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لعام 2014.
5. تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث تناولها لموضوع معاصر وعلى قدر كبير من الأهمية لما له من دور في المحافظة على إستقرار الاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

1.5 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر تعديلات حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014 على القيمة السوقية لتلك المصارف.
2. التعرف على أثر تعديلات حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014 على درجة التحفظ المحاسبي الممارس في المصارف الفلسطينية.
3. التعرف على دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014.

1.6 فرضيات الدراسة:

1. فرضية الدراسة الرئيسية الأولى "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014.
2. فرضية الدراسة الرئيسية الثانية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي الممارس في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين مقاساً بالنماذج الثلاث (BTM و TACC/EBXT و Basu 1997) في ظل تعديلات دليل الحوكمة لسنة 2014.

3. فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014".

ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان:

أ- قبل تعديلات دليل الحوكمة 2014.

ب- بعد تعديلات دليل الحوكمة 2014.

4. فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان:

أ. قبل تعديلات دليل الحوكمة 2014.

ب. بعد تعديلات دليل الحوكمة 2014.

5. فرضية الدراسة الرئيسية الخامسة: "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية"

ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان:

أ- قبل التعديلات 2014.

ب- بعد التعديلات 2014.

1.7. حدود الدراسة:

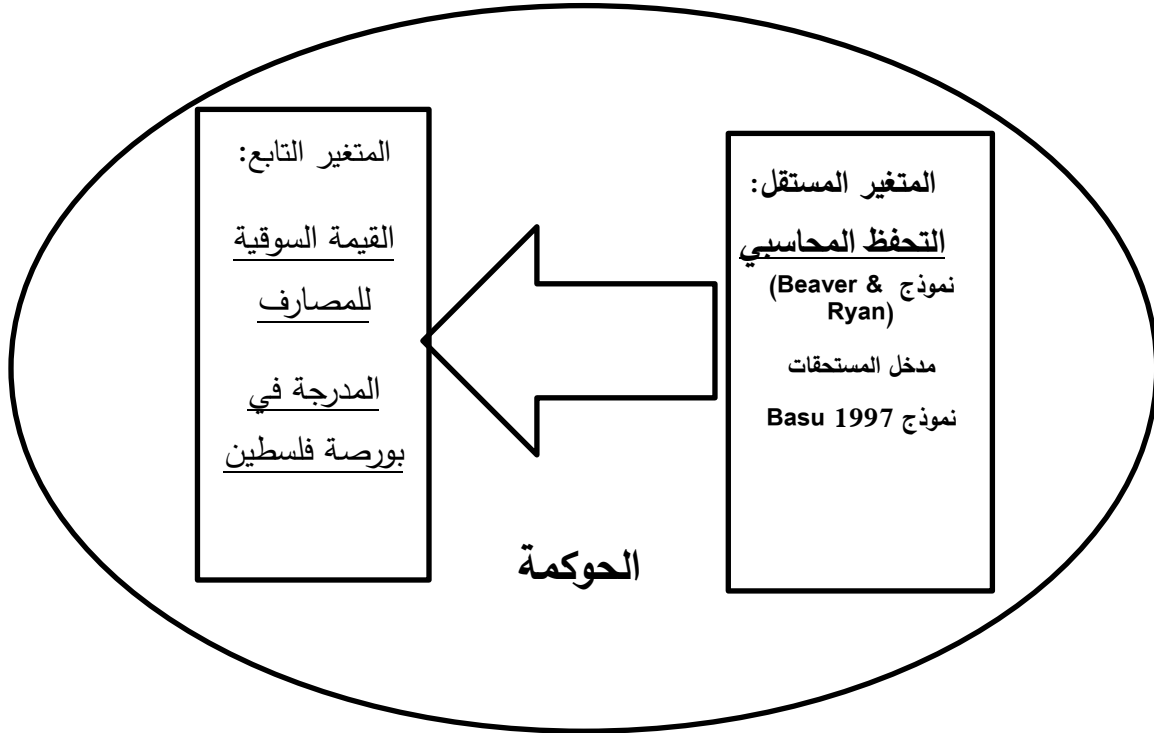
- 1- **الحدود الموضوعية:** أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات حوكمة المصارف الفلسطينية.
- 2- **الحدود المكانية:** ستطبق الدراسة على كافة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- **الحدود الزمانية:** تتناول الدراسة الفترة الزمنية 2009 – 2019، مع تحييد العام 2014 حيث يعد عاما انتقالياً لتطبيق التعديلات التي أدخلت على دليل حوكمة للمصارف الفلسطينية.

1.8 التعريفات الإجرائية للدراسة:

1. **المصارف المدرجة في بورصة فلسطين: (Local banks listed in PEX):**
هي المصارف المحلية التي تعمل في فلسطين، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين وعددها (6) مصارف حسب ما أشار إليه التقرير السنوي لسلطة النقد عام 2014 الصادر في حزيران 2015 المتعلق بمؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني.
2. **التحفظ المحاسبي:** هو سياسة محاسبية تقوم على أساس التحوط وضرورة الأخذ بالاعتبار أي خسائر متوقعة، وعدم الإقرار بأية أرباح قبل حدوثها قطعاً. (Shroff et al,2015).
3. **القيمة السوقية للمصارف:** وهي عبارة عن القيمة الفعلية للبنك بتاريخ معين يتم حسابها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم بسعرها عند الإغلاق، وتكون قيمة السهم السوقية مساوية لسعر الإغلاق. (عبيد، 2017)
4. **الحوكمة:** مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حكيمة (كثيرة) بما يحقق مصالح الأطراف ذات الصلة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته". (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).
5. **دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:** "مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حكيمة (كثيرة) بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته". (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

1.9 نموذج الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في دور التحفظ المحاسبي في التغيير في القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014، وبالتالي فإنّ النموذج المعتمد للدراسة:



1.10 متغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل : التحفظ المحاسبي:

و سيتم قياس المتغير المستقل بالمقاييس الثلاث التالية:

- أ. نموذج (Beaver & Ryan) الذي يعتمد نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM).
- ب. مدخل المستحقات، ويمثل التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الربح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة ويرمز له (TACC/EBXT).
- ت. نموذج Basu المعدل لسنة 1997.

2. المتغير التابع : القيمة السوقية للمصارف: وهي عبارة عن القيمة الفعلية للبنك بتاريخ معين يتم حسابها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم بسعرها عند الإغلاق، وتكون قيمة السهم السوقية مساوية لسعر الإغلاق.

3. المتغير الوسيط: حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 (التعديلات).

حيث سيتم التعامل مع هذا المتغير على انه متغير وهمي يأخذ صفر للفترة التي سبقت تعديلات دليل حوكمة المصارف، والقيمة 1 للفترة بعد تعديلات الحوكمة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: التحفظ المحاسبي:

2.1.1 مقدمة:

التحفظ المحاسبي آلية هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم وأصحاب الديون من جهة والإدارة من الجهة الأخرى، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون، كذلك يقلل من عدم تماثل المعلومات ويحمي مصالح الدائنين ويساعد المدينين لتأسيس سمعة جيدة وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية، ويمدُّ الدائنين بالمعلومات في الوقت المناسب عن الجانب السلبي لمخاطر قروضهم. (أبو جراد، 2015).

لذلك يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، كذلك امتد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي إلى المجال المهني، وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه إختيار السياسات المحاسبية، حيث يدفعها نحو إختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة، بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم، وعن السياسات المحاسبية المتحررة التي قد تستغلها في تحقيق مصالح مالية لنفسها، أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى، وهو ما يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخلُّ بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين ، وبالتالي تخفيض قيمتها في السوق (أبوخرزانه، 2011).

من خلال ما سبق نتبين أهمية ودور التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية، وتأثيره على الأحداث الإقتصادية، وتمّ التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته وأنواعه، والمبررات التي دعت إلى التمسك به.

2.1.2 نشأة التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا المعاصرة والقديمة في الفكر المحاسبي، حيث أولى لها كثير من الباحثين اهتماماتهم، بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار (Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر، وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الإعراف بأية أرباح وإيرادات، ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلا، ومنذ ذلك الحين توالت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي، وقياس أثره على القوائم المالية (عوض، 2010).

وقد تبنت العديد من المنظمات المحاسبية عدداً من المعايير المتعلقة بالتحفظ المحاسبي، حيث جاء في معيار المحاسبة الدولي الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة؛ فإنه يجب تطبيق التحفظ عند إعداد القوائم المالية، على ألا يكون ذلك مبرراً لتكوين احتياطات سرية، كذلك فإن المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا، يقر بأنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصة التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة، فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي، كما أولت معايير التقارير الدولية (IFRS) اهتمام خاص بالتحفظ المحاسبي، حيث أدى الإلتزام بتلك المعايير في العديد من الدول إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي (الشرقاوي، 2013).

2.1.3 مفهوم التحفظ المحاسبي:

مصطلح التحفظ المحاسبي ومفهومه قد تعرض له كثير من الدارسين والباحثين، وسيقوم الباحث ببيان أبرز تلك التعريفات والمفاهيم موضوع التحفظ، للوصول إلى تعريف يجمع بينهما. يقضي مفهوم التحفظ المحاسبي بوجه عام بضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر غير متفائلة عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والإلتزامات والمصروفات والإيرادات بحيث يتم الأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات وبالقيم الأعلى للإلتزامات والمصروفات، أي أنه نظام لإظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ وتقييم الأصول بشكل منخفض، والإلتزامات بشكل مرتفع. (الشرقاوي، 2013).

1. مفهوم التحفظ المحاسبي عند رواد المحاسبة: هو مبدأ الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية ويقصد بالحيطة والحذر أن تسجل الخسائر قبل تحققها، والإعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها ليس بقوة السند المؤيد للأرباح، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد لذلك. ولقد قدم رواد المحاسبة العديد من القواعد المحاسبية التي تعتبر انعكاساً لمفهوم الحيطة والحذر ومنها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة المدين على السداد (أبو الخير، 2008).

2. مفهوم التحفظ المحاسبي وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): لقد عرف التحفظ المحاسبي وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه "مستوى الحيطة والحذر في تقدير حالة عدم التأكد التي تتطلب تقدير الأصول والإيرادات بأقل مما يجب والتأكد من أن الإلتزامات والمصاريف تقدر بعدالة دون مبالغة في تخفيضها" (حمد والمومني، 2018).

وقد عرفه (إقبال والقضاة، 2014) على أنه عملية الإعتراف بالخسائر في القوائم المالية قبل تحققها على الرغم من أن احتمالية حدوثها ضعيفة، وفي نفس الوقت عدم الإعتراف بالأرباح إلا بعد التحقق الفعلي لها.

وبدورها فقد عرفاه (خليل والعزاني، 2017) على أنه إختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيمة الأصول والإيرادات والمبالغة في قيمة المصروفات والإلتزامات، من خلال الإعتراف بالخسائر المتوقعة بشكل عاجل وتأجيل الإعتراف بالأرباح حتى توفر أدلة كافية على حدوثها.

3. مفهوم التحفظ المحاسبي في مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB): "هو الحكمة في رد الفعل تجاه محاولة ضمان المخاطر وحالة عدم اليقين الكامنة في الظروف التجارية". (شويكار، 2014).

2.1.4 أهمية التحفظ المحاسبي:

يمكن تلخيص أهمية التحفظ المحاسبي في النقاط التالية وفقا لما ورد في دراسة (ابوهديب، 2018):

1. يساهم في زيادة كفاءة التقارير والقوائم المالية للمنشأة.
2. يعزز جودة و موضوعية البيانات المالية. لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين.
3. تعزيز جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي قيمة المنشأة.
4. تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وتعزيز جودته (عبد الملك، 2012).
5. المحافظة وحماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين من تغول الإدارة على القرارات المالية والمبالغة في الإيرادات لخدمة أغراض لها علاقة بالمزايا المتعلقة بالأداء (الصراوي، 2019).

2.1.5 أنواع التحفظ المحاسبي:

بعد تطور أساليب ومناهج تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركات والمؤسسات المالية، وفي السياسات المحاسبية فقد تبلور من خلال ذلك ظهور أنواع متعددة للتحفظ المحاسبي، ويصنف التحفظ المحاسبي على أسس مختلفة كما يلي؛ (شويكار، 2014):

أولاً: التحفظ المحاسبي على أساس وقتية التحفظ:

- أ. **التحفظ المشروط (تحفظ قائمة الدخل):** يقصد بالتحفظ المشروط انه التحفظ الذي يعتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة وهذا يعني أن القيمة الدفترية لصافي الأصول تتخفف في ظل وقوع أحداث غير ملائمة (أي في ظل وقوع أخبار سيئة) بدرجة كافية ولكن لا يمكن أن تعود القيمة الدفترية لترتفع مرة أخرى رغم وقوع أحداث ملائمة (أي في ظل وقوع أخبار جيدة). من الأمثلة على تلك السياسات المحاسبية المتحفظة تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل للمحاسبة عن المخزون، وتطبيق الإجراءات المحاسبية للإعتراف بخسائر الهبوط الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة وهذا يعني أن التحفظ المشروط يعتمد على خصائص الحدث الذي يتم قياسه.

ب. **التحفظ غير المشروط (تحفظ قائمة المركز المالي):** وهو تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية وقد أعيد التأكيد على أهمية مبدأ التحفظ عبر إصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدرا كبيرا من التحفظ من بينها إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي لمعيار الإلتزامات الطارئة.

ينشأ التحفظ غير المشروط نتيجة إختيار الإدارة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة بطبيعتها من بداية الإعتراف بالأصل أو تسجيل الإلتزام وتهدف إلى عدم المبالغة في قيمة صافي الأصول، لما ينشأ عنها شهرة متوقعة غير مسجلة نتيجة تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأرباح عن قيمتها السوقية ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة تحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا وإختيار طرق الإهلاك المعجل للأصول الثابتة وكذلك الإعتراف بتكاليف البحوث التطوير كمصروف في الفترة التي تحققت فيها بدلا من رسميتها، (شنتوي، 2010).

ثانيا: التحفظ المحاسبي على أساس مستوى التحفظ وينقسم إلى نوعين (الصراوي، 2019):

1. **تحفظ لأقصى درجة:** هو إختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف لتحقيق أقصى مستوى من خطتها، من خلال زيادة الخسائر لأقصى حد أو تخفيض الأرباح، بهدف تحقيق أغراض الإدارة.

2. **تحفظ لأدنى درجة:** حيث تقوم الإدارة بتطبيق سياسات محاسبية متحفظة إلتزاما بمتطلبات خارجية من الجهات الرقابية وليس لأهداف خاصة بالإدارة.

ثالثا: التحفظ المحاسبي على أساس استمرار التحفظ وينقسم إلى نوعين (ابوحميدة، 2017):

أ- **تحفظ دائم:** هو إختيار الإدارة لسياسات محاسبية دائمة مثل التحفظ الإجباري التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو السياسات المحاسبية التي تحقق أهداف استراتيجية للإدارة.

ب- **تحفظ مؤقت:** هو إختيار الإدارة لسياسات محاسبية مؤقتة يتم تعديلها نتيجة لإختلاف المواقف أو نتيجة لتغيير القرارات المراد اتخاذها مثل السياسات المحاسبية التي تحقق أهداف محددة في فترات محددة.

رابعاً: التحفظ المحاسبي على أساس شمول التحفظ وينقسم إلى نوعين (أبو جراد، 2015):

أ- **تحفظ كلي:** هو إختيار الإدارة لكافة العناصر المكونة للتحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات وإجراء تغييرات محاسبية في السياسات والطرق والتقديرية لجعل المعلومات المحاسبية أكثر تحفظاً.

ب- **تحفظ جزئي:** هو إختيار لعناصر محددة من مكونات التحفظ بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية قد تتعلق بعلاقات أو نسب معينة كنسب السيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام العقود.

خامساً: التحفظ المحاسبي على أساس إلزامية التحفظ وينقسم إلى نوعين (الصرابي، 2019):

أ- **تحفظ إجباري:** هو التحفظ التي تفرضه المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة.

ب- **تحفظ إختياري:** هو التحفظ التي تقوم به الإدارة من خلال الإختيار مابين السياسات المحاسبية المتاحة في عملية القياس والإفصاح.

2.1.6 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

لقد اشار كل من (الصرابي، 2019) و (عبيد 2017) في دراستيهما إلى أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، حيث تكونت هذه العوامل مما يلي:

1. **الإستحقاقات:** وهي تلك الإلتزامات التي تنشأ عند الحصول على خدمات وعدم تسديد ثمنها بعد، وحيث أن التحفظ يعمل على زيادة الأرباح المعلن عنها للفتريات اللاحقة للمنشآت التي تحقق خسائر من خلال تحميل البنود التي يكون لها أثراً سلبياً للسنوات التالية على السنة الحالية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الخسائر في السنة الحالية وتعرف هذه الممارسة بنظرية "Big Bath"، وهي طريقة لممارسة تحفظ غير سليم وممارسة إدارة أرباح للشركة المتعثرة.

2. **الحوكمة:** وهي عبارة عن جملة من الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقات داخل الشركة وتمكن الإدارة من إستغلال الموارد المتاحة في الشركة بشكل مثالي مع مراعاة الحفاظ على أصولها وحقوق الملاك وأصحاب المصالح، على الأغلب ترتبط الحوكمة مع التحفظ المحاسبي بعلاقة إيجابية، حيث ان تطبيق حوكمة فعالة يعني إلتزام الشركة بممارسة تحفظ ملائم (النجار، 2014).

3. **عقود الدين:** حيث تلجأ الشركات إلى التمويل من خلال عقود الدين من البنوك وصناديق التمويل بدلا من المساهمة في حقوق الملكية، ويعتبر هذا النوع من التمويل مؤشرا على ممارسة التحفظ المحاسبي في هذه الشركات، حيث ممارسة التحفظ المحاسبي يحسن من كفاءة عقود المديونية ويخفض من تكلفتها.

4. **كفاءة الإستثمار:** ممارسة التحفظ المحاسبي يتضمن الإعتراف بالخسائر المتوقعة بشكل سريع وهذا ينبه المستثمرين إلى ضرورة القيام بالرقابة على نشاط الإدارة، حيث يدفع ذلك الإدارة إلى إتخاذ قرارات أكثر فاعلية وحصافة خصوصا عندما تتعلق بالإستثمارات، ويؤدي ممارسة الإدارة للتحفظ إلى تقيدها عند القيام بتقييم الأصول والأرباح الصافية، ويلزم ذلك الشركات بالتمسك بالمشاريع الخاسرة لكي لا يؤدي وقفها إلى التأثير سلبا على الدخل الحالي لها، وهنا يبرز الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي كونه قيادا يلزم الإدارة على الإعتراف بالخسائر المتعلقة بهذه المشاريع (Balakrishan et. Al, 2016).

5. **التشريعات والقوانين:** تعتبر القوانين والتشريعات القانونية من العوامل التي تؤثر على ممارسة التحفظ المحاسبي، حيث تخضع السياسات المحاسبية في الشركات لتلك القيود القانونية مما يؤثر على ممارسة التحفظ، وكذلك تتأثر بالتشريعات المؤسسية التي تحدد مقدار الحوافز التي يمكن منحها لأعضاء الإدارة، بالاضافة لذلك فقد تلزم النظم القانونية والتشريعية الشركات إلى ممارسة مستوى معين من التحفظ لحماية المستثمرين وثرواتهم.

6. **مجلس الإدارة:** يساهم مجلس الإدارة في تحديد درجة التحفظ المحاسبي الممارس في الشركات من خلال ممارسته لدوره كهيئة إدارية عليا تحرص من خلال ممارسة صلاحياتها على تحقيق أهداف الشركات ورؤية الهيئة العامة للمنشأة، وتتمثل هذه الصلاحيات في مسؤوليتها في مراقبة ومتابعة كافة الأنشطة التي تمارسها الشركة.

7. **نظرية الوكالة:** تنشأ مشكلة الوكالة بسبب تضارب المصالح بين الإدارة والملاك في الشركة، حيث يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من النزاعات بين الطرفين، وتكمن المشكلة في أن الملاك يولون أهمية للمخاطر التي تؤثر سلبا على نتيجة أعمال المنشأة، يساهم التحفظ في تحسين كفاءة التمويل بالدين وتخفيض كلفته من خلال توفير بيانات دقيقة تعطي إنذارا مبكرا فيما يتعلق بسلامة عقود المديونية (Jaffe et al, 2013).

2.1.7 دوافع استخدام التحفظ المحاسبي:

تحدثت العديد من الدراسات عن مبررات ودوافع التحفظ المحاسبي من أهمها دراسة (Watts,2003) حيث حددت تلك الدوافع في أربع عوامل هي (العملية التعاقدية و التقاضي ووضريية الدخل والتعليقات المحاسبية)، وفيما يلي عرضا لهذه الدوافع بشكل تفصيلي (ابوحميده،2017):

1. **العملية التعاقدية:** وهي تلك التعاقدات التي تتم بين أطراف متعددة وذات مصالح متضاربة مع الشركة، حيث يمثل هذا الدافع اهم وأقدم المبررات التي قدمها الفكر المحاسبي لتبرير التحفظ، وقد تطورت المقترحات في ظل هذا المبرر بشكل ملحوظ من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية، ومن اهم العمليات التعاقدية التي تؤثر في الخبرات المحاسبية مايلي (عبدالمجيد،2011):

أ. **عقود حوافز الإدارة التعارض في المصالح بين المديرين والملاك:** حيث تؤدي الإدارة وظيفتها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول على تعويضات نظير ذلك على شكل جزء ثابت لا يعتمد على الأداء المحقق (الرواتب) وحد أدنى للمكافآت وجزء متغير يعتمد على تحقيق نسب محددة من الربح المحاسبي في الغالب، وترتبط حوافز الإدارة بعدة متغيرات تتَمَثَل: (أبو جراد، 2015):

- أعمال وقرارات الإدارة في سبيل تعظيم قيمة الشركة.
- أداء الإدارة الممتثل في الناتج الذي تحقق نتيجة الجهد المبذول، وقد يمثل صافي الربح.
- النتائج الخاصة بالشركات المنافسة كمؤشرات تعكس أداء الصناعة ككل.

ب. عقود المديونية التعارض في المصالح بين الملاك والدائنين: تتّم عقود الدين في ضوء البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما أنها تتّم في إطار النسب المالية التي تحدد قدرة الشركة على السداد، وينشأ التعارض في المصالح بين الملاك (حملة الأسهم) والدائنين (حملة السندات)، عندما يحاول حملة الأسهم من خلال وكيل الإدارة نقل الثروة من الدائنين إليهم عن طريق القيام بممارسات تخفض من الديون الخارجية مع التأثير على القيمة الكمية للشركة، مما يؤدي إلى انتقال التخفيض من قيمة الديون إلى زيادة حقوق الملكية، وقد تتّم تلك الممارسات في الإستثمار في أسهم شركات أخرى، أو في الإندماج مع شركة أخرى ذات درجة مخاطر عالية، أو في إجراء توزيعات، بحيث تلجأ الإدارة لعدم اتخاذ قرارات استثمارية ذات قيمة صافية حالية موجبة، وتقوم بدلاً من ذلك بإجراء توزيعات على المساهمين أو إصدار ديون جديدة ذات أولوية تعادل أولوية الديون الحالية، التي تعني أنه في حالة تعرض الشركة للتصفية، فإن الدين الجديد يسدد في نفس الوقت مع الدين الحالي أو قبله وفي هذه الحالة، فإن حاملي الديون الحالية الأصلية سوف يتعرضون لإنخفاض في قيمة استثماراتهم بالشركة، خاصة لو استخدمت المتحصلات من الديون الجديدة في إجراء توزيعات على الملاك ولذلك يلجأ الدائنون (الجارجي، 2013)، لحماية مصالحهم من التصرفات التي يتخذها الملاك لتعظيم منفعتهم على حسابهم، مما يجعلهم يضعون شروطاً في عقود الدين، تهدف إلى تقييد تصرفات الإدارة المالية والإستثمارية التي من شأنها تخفيض قيمة قروضهم، وهذه القيود تستخدم الأرقام المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية، ويتمثل أهمها فيمايلي: (ابو جراد، 2015):

1. **قيود التوزيعات وشراء الأسهم**، فقد يتضمن عقد الدين عدم السماح للشركة بتوزيع أرباح أو شراء أسهم إلا إذا تمّ ذلك من صافي الربح المكتسب بعد تاريخ عقد القرض، مع الإلتزام بتحديد نسب التوزيعات على المساهمين في ضوء سياسة مستقرة لتوزيع الأرباح على المساهمين.

2. **الحفاظ على رأس المال العامل** فوق الحد الأدنى المحدد في العقد، وذلك للحد من قدرة الشركة على الدخول في عقود دين جديدة.

3. **قيود على أنشطة الاندماج** ليحد من قدرة الإدارة على استخدام قرارات الاندماج لزيادة درجة المخاطرة للشركة، وبالتالي تخفيض قيمة الديون الخارجية إلا تحت شروط معينة تشمل تحمل الشركة الجديدة كافة الديون، والتزامات الشركة الأصلية المقترضة، وذلك بعد موافقة جهة الإقراض.

4. **القيود على الإستثمارات** في شركات أخرى حتى لا تغير الإدارة من درجة المخاطر للشركة، حيث إن بعض عقود الدين تمنع هذه الإستثمارات أو تضع قيوداً عليها.

5. **القيود على الديون الإضافية** التي لها أولوية أعلى، أو تساوي ترتيب الدين الحالي مع الديون الجديدة، وأن يتم ذلك في حدود معينة.

6. **القيود على تصفية الأصول** ويسمح بها في حدود معينة وبشروط معينة.

ت. **الدعاوى القضائية:** برزت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي نتيجة لظهور مخاطر مقاضاة المراجعين عموماً وارتفاع المسؤولية القانونية بما يخص دورهم في مراجعة القوائم المالية للشركات، حيث بينت الدراسات السابقة أن تقلص مخاطر الدعاوى القضائية وما تستدعيه من عقوبات نظامية يؤدي إلى تدني درجة ممارسة التحفظ المحاسبي مما ينتج عنه ارتفاع في ممارسة التلاعب والغش من قبل إدارة الشركات، ومن ثم زيادة مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبمعنى آخر كلما زادت حالات الغش والإحتيال، زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات وكلما زادت مخاطر الدعاوى القضائية، زادت الحاجة إلى الرجوع إلى ممارسات التحفظ المحاسبي بغرض تقليص المخاطر المرتبطة بالدعاوى القضائية المتمثلة في قيمة التعويضات أو التكاليف وقد أثر ذلك سلباً على كافة هيئات ومنظمات وأفراد المجتمع القضائي (شتيوي، 2010) وخاصة المستثمرين، وكان من أهم هذه التأثيرات ما يلي (ابو حميدة، 2017):

1. **الضريبية:** في أي مجتمع من المجتمعات فإن الربح المحاسبي يعتبر الأساس الذي تحسب منه الضريبة، حيث أن مقدار الضريبة يحدّد في المجتمع بواسطة الهيئات التشريعية، ويمثل إلزاماً لكافة المصارف، فإن السبيل الوحيد لدى أي منشأة لتخفيض الضريبة المستحقة عليها هو التلاعب في رقم الربح المحاسبي، وبالتالي تؤثر هذه الاعتبارات الضريبية إلى الإختيار الإداري للسياسات المحاسبية، وذلك نظراً لتعدد السياسات المحاسبية. (عوض، 2010).

2. **المنظمات المهنية:** يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بتحديد شكل تنظيم مهنة المحاسبة، وكيفية إعداد المبادئ المحاسبية والسياسات المحاسبية، هذه الجهات تتّمثّل في جهات معنية بوضع معايير المحاسبة كأحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الدولي، وجهات أخرى معنية بمتابعة الإلتزام بتلك المعايير (سليمان، 2012).

3. **العوامل السياسية:** يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المُحاسبِي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية، فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات الكبيرة الحجم، والشركات ذات الأرباح غير العادية، والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (أبو جراد، 2015).

2.2 المبحث الثاني حوكمة المصارف ودليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

2.2.1 المقدمة:

تعود جذور دراسة الحوكمة في الوحدات الإقتصادية إلى القرن التاسع عشر، إثر نشوء وحدات اقتصادية مساهمة عامة وما رافقها من بروز المشاكل التي ترافقت مع فصل الملكية عن الإدارة وعلى وجه الخصوص ما عرف (Agency Problem) مشكلة الوكالة وهنا برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الوحدات الإقتصادية بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين، واستمر هذا المفهوم بالتطور مع التطورات في مجال الأعمال. على الرغم من أن هذا المفهوم لا يعتبر حديثاً تماماً وأنه حدثت عدة تطورات ومبادرات في مجال الحوكمة خلال الثمانينات، إلا أن الدعوات والمبادرات الهادفة إلى تحسين نظم الحوكمة في الوحدات الإقتصادية والمؤسسات تتزايد بشكل ملحوظ منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي متأثرة بشكل أساسي بحدثين هاميين على المستوى الاقتصادي الحدث الأول كان الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997، أما الحدث الثاني فكان حالات الانهيار والإفلاس الكبيرة التي وقعت في الولايات المتحدة والتي برزت فيها بشكل أساسي انهيار كل من شركة

أنرون (Enron) وشركة الاتصالات العملاقة وورلدكوم (Worldcom) وما رافق هذه الانهيارات من فضائح أدت إلى تصفية مؤسسات عريقة مثل شركة التدقيق آرثر أندرسون (Arthur Anderson)، هاتان الأزمات أثرتا بشكل عميق على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وكشفت عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة الإدارات (ابو جراد.2015)، لذلك فإن العديد من الدول والأسواق المالية أصبحت تتادي بالإفصاح الكامل والشامل عن البيانات المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية المساهمة بشكل خاص، بصورة شفافة ونزيهة وذلك لمساعدة المستثمرين على استعادة الثقة بالأسواق المالية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، ومحاولة منها لتجنب تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل. لذلك تبذل المنظمات الأهلية والدولية جهوداً حثيثة لتحسين وترويج مفهوم حوكمة الوحدات الاقتصادية على مستوى العالم، وقد دفعت هذه الأزمات المتتالية الجهات المعنية في الولايات المتحدة إلى إصدار قانون (Sarbanes- Oxley Act) في سنة 2002، حيث إشتمل هذا القانون على نصوص تعزز المسائلة القانونية لأعضاء مجلس الإدارة عن المخالفات التي يرتكبوها، ونص أيضاً على استقلالية لجان المراجعة والتدقيق وتغليظ العقوبات على الإحتيال والتلاعب في التقارير المالية، وخصوصاً ما يتعلق في إصدار السندات بالإحتيال والتزوير في المركز المالي للشركات حيث اعتبرت هاتين المخالفتين جريمة فدرالية عقوبتها السجن (20-25) سنة، (عبابنة، 2012).

أولت لجنة بازل للرقابة المصرفية إهتماماً كبيراً لحوكمة المصارف، وبذلت جهوداً حثيثة في هذا المجال بهدف توفير الإطار العام والمرجعية السليمة للجهات الإشرافية لتحقيق أفضل النتائج لدورها الرقابي الذي يتمثل في تعزيز تطبيق مبادئ ومعايير الممارسات الفضلى بما يحقق إستقرار النظام المالي والحفاظ على أموال المودعين. كما تعتبر معايير الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل دليلاً لإدارات المصارف لتعزيز الرقابة الذاتية ومرشداً لها يمكنها من القيام بمهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفاعلية، أصدرت لجنة بازل النشرة الإرشادية الأولى لمبادئ حوكمة المصارف في عام 1999، ومن ثم تم تعديلها في العام 2006 استناداً إلى مبادئ حوكمة الشركات التي نشرت في العام 2004 من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DCEO) والتي تهدف إلى مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين إطار حوكمة الشركات وتوفير التوجيه للمشاركين والمنظمين من أسواق المال. ركزت إرشادات لجنة بازل في عام 2006 بشكل أساسي على وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وإتساق السياسات المعتمدة مع الأهداف طويلة الأجل للمصرف وإدارة المخاطر بشكل فعال. وبعد ظهور الأزمة المالية العالمية في منتصف العام 2007 وإخفاق العديد من المصارف لعدة أسباب منها ما هو جوهري ويتعلق بالحوكمة، ارتأت لجنة بازل أن هناك ضرورة لإعادة النظر في الإرشادات الصادرة في العام

2006، وقامت بإصدار إرشادات جديدة في العام 2010 أكدت فيها على أهمية تبنيها من الجهات الإشرافية والمصارف لضمان تحقيق النتائج المرجوة منها. (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

2.2.2 مفهوم الحوكمة:

عرف معهد التدقيق الداخلي الأمريكي (IIA) الحوكمة بأنها الإجراءات التي يستخدمها ممثلي أصحاب المصالح (Stakeholders) في الإشراف والرقابة على المخاطر بواسطة الإدارة، والتوكيد على فعالية الإجراءات الرقابية لضبط هذه المخاطر، مما يسهم بشكل مباشر في إنجاز أهداف وخطط المنشأة (IIA,2003).

كما عرفت الحوكمة بأنها "مجموعة من الآليات التي تدار بها العلاقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية ومصالح تلك الأطراف" (حمدان، 2014).

وقد عرفت سلطة النقد الفلسطينية الحوكمة في "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف الفلسطينية" الصادر سنة 2014، بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة سليمة، وبما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بشكل يتوافق مع القوانين والأنظمة في العمل المصرفي ويحقق هدف المصرف في الحفاظ على أصوله وتمييزها (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

كما ويعتبر تعريف (صهيون، 2015) من التعريفات الأكثر تداولاً في أدبيات الحوكمة لدى الباحثين العرب، حيث عرف الحوكمة على أنها "مجموعة من الضوابط والإلتزامات التي يتم وضعها لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح المتعددة من مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة التنفيذية وذلك لضمان المحافظة على أصول الشركة بكل أمانة وشفافية".

وقد عرفت الحوكمة بأنها "مجموعة القواعد والأنظمة التي تحدد العلاقة بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى بهدف حماية مصالح الشركاء من خلال فرض الرقابة على الشركات و التحكم بها، لتعزيز أدائها وضمان إستمراريتها". (اسعد، 2015)

ومن التعريفات الحديثة أيضاً تعريف (ابو دغيم، 2018) حيث عرفها على أنها "مجموعة من الإجراءات والقوانين والقواعد التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركات وأصحاب المصالح، بهدف حماية مصالح الشركاء والمساهمين، وذلك من خلال فرض الرقابة على الشركة والتحكم بها لتعزيز أدائها وضمان إستمراريتها".

وبناء عليه فإنه يمكن تعريف الحوكمة على أنها "وسيلة لتعزيز أداء المنشآت وضمان إستمراريتها وحماية مصالح ذوي العلاقة من خلال مجموعة من الضوابط والنظم والقواعد الإجرائية "آليات" التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح. وبذلك فإن الحوكمة توضح خطوط الصلاحيات والمسؤولية التي تناط بالعاملين في المؤسسة بمستويات، وكذلك مجلس الإدارة والهيئة العامة وتضبط علاقاتهم الداخلية في إطار المؤسسة وكذلك علاقاتهم مع الجهات الخارجية كممثلين عن المؤسسة.

2.2.3 نشأة الحوكمة:

تزايد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الكثير من الإقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء خلال العقود الماضية، وخصوصا بعد حدوث عدد من الأزمات المالية التي أدت إلى إنهيارات اقتصادية في عدة دول. وقد بحثت الكثير من الدراسات في هذه الأزمات والإنهيارات وخلصت إلى أن السبب من ورائها يعود إلى ضعف بنى الحوكمة في تلك الدول أو إنعدام ممارستها في شركاتها على نحو تام. (النجار وعقل، 2016).

2.2.4 أهمية الحوكمة:

تعتبر الحوكمة من الأمور المهمة لتحسين عمل المنشأة وضمان نزاهة الإدارة فيها وأيضا لتمكين المؤسسة من الوفاء بالالتزامات و التعهدات، وهي بذلك ضمانة لتحقيق المؤسسة لأهدافها، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة فيما يلي (ثابت والعامري، 2018):

- مكافحة الفساد الداخلي في المؤسسات.
- ضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين في المنشآت بدء من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حتى العاملين في المستويات الدنيا.
- الحد من الأخطاء التي قد يقع فيها العاملين سواء المقصودة أو غير المقصودة.
- الحد من الإنحرافات التي قد تقع داخل المؤسسة.

• تعزيز نظم الرقابة الداخلية التي من شأنها معالجة الإنحرافات والأخطاء، بما يضمن فعالية الإنفاق.

• تعزيز فعالية المدقق الخارجي وضمان تمتعهم بالإستقلالية في عملهم وعدم تعرضهم لتأثير أعضاء مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بأهمية الحوكمة للقطاع المصرفي والمساهمين فيمكن تلخيصها فيما يلي:

• بالنسبة للمصارف (الداعور، 2013):

1. تعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة وإدارة المصرف من الجهة الأخرى.
2. المساهمة في حماية أموال المودعين والمساهمين وخصوصا صغار المساهمين.
3. تعزيز مكانة المصرف في التصنيف العالمي لدى المنظمات الدولية، حيث أن الحوكمة شرط لحصول المصرف على تصنيف متقدم.
4. ضرورة الإلتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة لتطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق.
5. تسهيل عمليات التدقيق والرقابة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات التصنيف الدولية.

• بالنسبة للمساهمين (ابو جراد، 2015):

1. تساهم الحوكمة في المحافظة على حقوق المساهمين مثل حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص أي تغييرات جوهرية تؤثر على المنشأة مستقبلا.
2. تمكين المساهمين والمستثمرين من تقدير المخاطر المرتبطة في الإستثمار في المنشأة من خلال الإفصاح الكامل عن الأداء والوضع المالي وقرارات الإدارة العليا.

2.2.5 العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الوحدات الإقتصادية إلى العن:

نشأت عدة عوامل إرتبطت بالمناخ الإقتصادي العالمي والمحلي وأسهمت في خروج مفهوم حوكمة الوحدات الإقتصادية إلى العن (قباجة وآخرون، 2008)، منها:

1. **إنفجار الأزمات المالية العالمية** والتي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين الوحدات الإقتصادية والحكومة. وكانت مشاكل الأزمة

تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الوحدات الاقتصادية والحكومة، وحصول الوحدات الاقتصادية على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل مع عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاءها من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة.

2. تصاعد قضايا الفساد الشهيرة مثل "أنرون" وغيرها، بدأ الحديث عن حوكمة الوحدات الاقتصادية، حيث تبين إن القوائم المالية لهذه الوحدات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الوحدات الاقتصادية العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة (آرثور اندرسون).

3. إزدياد مساهمة الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ على الوحدات الاقتصادية الأخرى من أجل السيطرة على الأسواق العالمية.

4. ضعف النظام القانوني في دول العالم الثالث: إكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبرى بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في دول العالم الثالث؛ نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. ففي حين أن قواعد الحوكمة التي تضاف إلى مشاريع القوانين تكون إلزامية، فإن الجزء الأكبر من قواعد حوكمة الشركات ليست إلزامية، وإنما طوعية، وبالتالي فإن الشركات لا تقوم بأي قاعدة مثلى، أو أسلوب أمثل طالما أنه غير موجود في القانون، سواء بتعيين جهة التدقيق الداخلي، أو الإفصاح والشفافية، أو في زيادة رأس المال، أو بإطلاع صغار المساهمين على حقوقهم وممارستهم لها (قباجة وآخرون، 2008).

2.2.6 مبادئ دليل حوكمة المصارف الفلسطينية

(سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

المبدأ الأول: عضوية مجلس الإدارة .

المبدأ الثاني: هيكل ودور مجلس الإدارة .

المبدأ الثالث: الإمتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية .

المبدأ الخامس: إدارة المخاطر .

المبدأ السادس: المكافآت والتعويضات .

المبدأ السابع: دور وحقوق المساهمين .

المبدأ الثامن: دور وحقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح .
المبدأ التاسع: أخلاقيات وسلوك العمل.

2.2.7 مبادئ حوكمة المصارف الفلسطينية

(سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

المبدأ الأول: مهام المجلس: يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة المصرف بما في ذلك وضع السياسات والأهداف الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة والقيم المؤسسية للمصرف، ويكون مسؤولاً عن تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة للإشراف على الإدارة التنفيذية.

المبدأ الثاني: مؤهلات أعضاء المجلس: يتعين على أعضاء المجلس استمرار التأهيل من خلال الحصول على التدريب وأن يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة وأن تكون لديهم القدرة على الحكم السليم والموضوعية في إدارة المصرف.

المبدأ الثالث: ممارسات المجلس وتضارب المصالح: على المجلس تحديد تطبيقات الحوكمة المناسبة لممارسة أعماله ووضع ما يلزم من وسائل لضمان إتباعها والإلتزام بها ومراجعتها دورياً بهدف تحسينها بشكل مستمر.

المبدأ الرابع: لجان المجلس: يتوجب على المجلس أن يشكل لجاناً منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعليته الرقابية على أعمال المصرف، وبالحد الأدنى اللجان التالية: لجنة الترشيح ولجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة المكافآت. ولا يجوز أن يكون رئيس المجلس أو أي عضو مشاركاً في عضوية إحدى اللجان التنفيذية.

المبدأ الخامس: الهيكل التنظيمي: يجب أن يعتمد المجلس هيكل تنظيمي واضح يؤدي للقيام بأنشطة المصرف بفاعلية.

المبدأ السادس: الإدارة التنفيذية العليا: يتوجب على الإدارة التنفيذية العليا وبإشراف المجلس التأكد من إتساق أنشطة المصرف مع إستراتيجية الأعمال وماهية وحجم المخاطر المقبولة والسياسات المعتمدة من المجلس.

المبدأ السابع: منهجيات إدارة المخاطر: يجب أن يتوفر لدى المصرف نظام رقابة داخلي فعال ووظيفة إدارة مخاطر بصلاحيات واستقلالية وموارد كافية وإمكانية التواصل مع المجلس.

المبدأ الثامن: الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي: يجب على المجلس والإدارة التنفيذية العليا الاستفادة الفعالة من عمل المدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي ومراقبي الإمتثال وما يصدر عنهم من تقارير بخصوص الرقابة الداخلية.

المبدأ التاسع: التواصل بين المجلس والمساهمين: يجب أن يتواصل المصرف مع المساهمين ويشجعهم على المشاركة ويحترم حقوقهم.

المبدأ العاشر: سياسة منح المكافآت والحوافز: يتعين على المجلس أن يتحمل المسؤولية الكاملة لتعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة لمنح المكافآت المالية حتى في ظل وجود «لجنة المكافآت المالية»، ولا يجوز أن يعهد بهذه المسؤولية للإدارة التنفيذية.

المبدأ الحادي عشر: الإفصاح عن حوكمة المصرف: يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح عن حوكمته بشفافية للمساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي الأثر والمشاركين في السوق.

المبدأ الثاني عشر: متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية: تقع على المصارف التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية مسؤوليات إضافية تجاه مساهميها وتخضع لمتطلبات حوكمة وإفصاح إضافية لتقديم ضمان للمساهمين بأنها تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المبدأ الثالث عشر: هيكل المجموعة ودور مجلس إدارة المصرف الأم: على المجلس والإدارة التنفيذية العليا المعرفة والإلمام بهيكلية العمليات لدى المصرف أو المجموعة ككل والمخاطر التي تشكلها.

المبدأ الرابع عشر: الشركات ذات الأغراض الخاصة: في حالة عمل المصرف من خلال هياكل الشركات ذات الأغراض الخاصة أو ذات الصلة أو في دول تحول قوانينها وتعليماتها دون الشفافية أو لا تطبق المعايير المصرفية الدولية فإنه يتوجب على المجلس والإدارة العليا فهم الغرض والهيكل والمخاطر الفريدة من نوعها لهذه العمليات ويجب أن تسعى إلى التقليل من تلك المخاطر.

2.2.8 أهداف وأهمية الحوكمة للجهاز المصرفي الفلسطيني:

(سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.
2. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
3. تنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
4. تيسير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة أقل.
5. زيادة القيمة السوقية للمصارف.
6. تعزيز الثقة مع الأطراف ذات الأثر مع المصرف.
7. تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصارف والإقتصاد ككل.
8. ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.

2.2.9 مجال التطبيق لقواعد حوكمة المصارف الفلسطينية:

أ. **المصارف المحلية:** إضافة إلى سريان هذه التعليمات على المصارف المحلية فإن على المصارف المحلية التي لديها شركات تابعة مملوكة بالأغلبية تعمل في القطاع المالي إعداد سياسة الحوكمة على مستوى المجموعة بشكل ينسجم مع هذه المبادئ لتطبيقها على كامل المجموعة، أو أن تتحقق المصارف من أن سياسة حوكمة الشركات التابعة لها متوافقة مع هذه القواعد. في حال كان للمصرف المحلي شركات تابعة مملوكة بالأغلبية مرخصة وتعمل خارج فلسطين أو فرع يمارس أعماله في دولة أخرى، فعلى المصرف ضمان توافق سياسة حوكمة الشركات التابعة أو الفرع مع هذه القواعد شريطة أن لا تتعارض مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في البلد المضيف.

ب. **المصارف الوافدة:** تلتزم المصارف الوافدة بتطبيق ما ورد في هذا الدليل. وعليها تقديم ما يدل على وجود ترتيبات تتوافق ومتطلبات هذا الدليل لدى المصرف الأم، وأن هذه الترتيبات تتضمن ضوابط فعالة تخضع لها الأنشطة المسموح لها ممارستها في فلسطين. (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

2.2.10 الحوكمة في الجهاز المصرفي:

تعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والمصارف الخاصة والمشاركة. وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين: المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام والضريبة وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي (ابو جراد، 2015).

2.2.11 تطبيقات الحوكمة في المصارف الفلسطينية:

الحوكمة ثقافة جديدة بدأت تدخل السوق الفلسطينية من أبواب واسعة، على النظام المصرفي الفلسطيني باعتباره جزء من القطاع الخاص، وله دور أساسي ومهم في إحداث التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن إخضاع المصارف العاملة في فلسطين للحوكمة يعد مؤشراً بالاتجاه الصحيح. كما أن الربط بين المصارف ووحدات ومؤسسات القطاع الخاص، وسلطة النقد والحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني وبالذات مع مراقبي الوحدات الاقتصادية، لما لها من مسؤوليات قانونية تجاه المصارف والجهاز المصرفي خاصة في مجال متابعة تأسيس إدارتها بشكل جيد، وإخضاعها لمساءلة حقيقية من قبل مراقب الوحدات الاقتصادية، وبما يضمن حقوق المودعين والمؤسسين وأن تفعيل الحوكمة والشفافية والإفصاح في الجهاز المصرفي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على أسهم المصارف في سوق الأوراق المالية (سوق فلسطين الاوراق المالية، 2006).

كما أن سلطة النقد الفلسطينية تعمل على تعزيز قدراتها الذاتية بهدف تعزيز نظام الحوكمة بما يتناسب مع متطلبات المصرف المركزي بكامل الصلاحيات، وبما يمكنها من تحقيق تنفيذ سياسات نقدية سليمة وإصدار عملة وطنية وتعزيز دورها كمستشار إقتصادي ومالي للسلطة الوطنية بالجوانب الأساسية للحوكمة الجيدة، لا سيما في مجالات التدقيق الداخلي والخارجي وتشكيل مجلس إدارتها. بالإضافة إلى

أن خطة سلطة النقد الإستراتيجية هي مواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق بالممارسات الفضلى للحوكمة، المتمثلة في التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية لسلطة النقد، وتوفير إطار فعال للحوكمة باستحداث أربع مكاتب مستقلة للتظلمات وأخلاقيات العمل والمستشار القانوني والمدقق الداخلي ومشددة على أهمية الحوكمة للجهاز المصرفي، من حيث تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وحماية حقوق المودعين والمساهمين، وتنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح، وإنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي. ونظراً لأهمية الحوكمة للقطاع المصرفي، عملت سلطة النقد على إعداد دليل متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف من أجل تعزيز وعيها بموضوع الحكم الجيد وخلق إجماع على أهمية تطبيقه، ووضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية. وشددت على أن أعضاء مجلس إدارة المصرف يجب أن يتمتعوا بالكفاءة والأهلية والاستقلالية والنزاهة، وعلى أن يقوم المصرف بتحديد هيكل ودور المجلس وإدارته بوضوح، والاحتفاظ بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة، والإلتزام بالإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات التي تضمن الشفافية، وضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر، وتبني نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة، وتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم. (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

كما أن اللائحة التنفيذية لقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 المقررة من قبل رئيس دولة فلسطين بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية، نصت بوضوح على تكليف سلطة النقد بإصدار التعليمات اللازمة لتعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية. لذلك فقد عملت سلطة النقد على إعداد دليل متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف مثل:

- أ. تعزيز وعي المصارف بموضوع الحكم الرشيد وخلق إجماع على أهمية تطبيقه.
- ب. وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية حسب القانون.
- ج. توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات الدولية الفضلى. ولا يعتبر هذا الدليل بديلاً عن قيام المصارف بتطوير ميثاق داخلية للحوكمة لديها، تحدد فيها آليات وإجراءات التزامها بمتطلبات الحوكمة السليمة الواردة في هذا الدليل أو أية معايير إضافية يرى المصرف إمكانية تطبيقها لديه، بما لا يتعارض مع التشريعات السارية في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2008).

لقد أنت لجنة بازل على تحديد دور السلطة الرقابية باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بمتابعة أعمال وأنشطة القطاع المصرفي. وقد حملتها عدد من المسؤوليات لتسهيل تطبيق قواعد الحوكمة وتكريس الشفافية والمساءلة والنزاهة بدون التقليل من أهمية التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة.

أما أهم ما أشارت إليه لجنة بازل حول دور السلطة الرقابية، وهذا ينطبق على سلطة النقد الفلسطينية:
(بازل، 2012):

1. على سلطة النقد، بصفتها المراقب العام للمصارف، أن تزود أو تصدر التوجيهات الإرشادية للمصارف حول كيفية ممارسة عملية الحوكمة.
2. يتوجب على سلطة النقد أن تأخذ بعين الاعتبار بأن الحوكمة السليمة تعتبر إحدى العناصر الرئيسية لحماية المودعين.
3. على سلطة النقد أن تحدد فيما إذا قام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة بفعالية سواء لجهة الإلتزام بالسياسات العامة أو بوضعها موضع التنفيذ الفعلي.
4. يتوجب على سلطة النقد أن تؤكد على نوعية التدقيق ووظائف الرقابة الدورية. على سلطة النقد أن تقوم بعملية تقييم الآثار المترتبة على إقرار الهيكل التنظيمي للمصرف.
5. يجب على سلطة النقد أن تلفت نظر الإدارة التنفيذية العليا ومجلس الإدارة إلى المشاكل التي تم فحصها أو تشخيصها خلال قيام المفتشين التابعين لها بأعمالهم الرقابية الدورية على البنك.
6. قيام سلطة النقد بوضع دليل مكتوب لقواعد الحوكمة والتأكد من أن المصارف تلتزم به وتطبقه سواء في الإدارة العامة /الإقليمية أو الفروع المحلية والخارجية على حد سواء.
7. أن تعمل سلطة النقد على إيجاد المناخ والبيئة المناسبة لدعم تطبيق المصارف لقواعد الحوكمة.
8. قيام سلطة النقد بإصدار التعاميم والتعليمات المفسرة والموضحة لكافة القوانين ذات الصلة بعمل المصارف.

2.2.12 واقع الحوكمة في فلسطين:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فلسطين حديثاً بمبادرة من مؤسسة التمويل الدولي في عام 2006؛ حيث تم تشكيل فريق وطني لصياغة دليل حوكمة للشركات، ووفرت مؤسسة التمويل الدولي لبعض أعضاء الفريق الفرصة للمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت لمعالجة هذا الموضوع، في كل من الأردن، ومصر، والمغرب. وبسبب الظروف المتعددة التي قوضت نشاط هذه اللجنة لم تستطع أن تتوصل إلى نتائج ملموسة؛ وذلك لعدم وجود راع أو شريك محلي، ولما كان للتطورات السياسية من أثر كبير على عمل هذه اللجنة.

وفي عام (2007) بادرت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بدور ريادي في إعادة تشكيل اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة دليل الحوكمة للشركات الفلسطينية، انطلاقاً من المسؤوليات التي منحها إياها القانون بهذا الصدد، من خلال قانون هيئة سوق رأس المال. وقد ضمت اللجنة الوطنية لصياغة دليل الحوكمة في عضويتها ممثلين عن كل من القطاعين الخاص والحكومي، وممثلين عن الهيئة وسوق فلسطين للأوراق المالية وسلطة النقد، وأكاديميين مختصين، وتضم ممثلين عن ثلاث عشرة هيئة ومؤسسة، بالإضافة إلى عضوين من الأكاديميين الفلسطينيين، أي أن مجموع ما تضم هذه اللجنة هو خمسة عشر عضواً. وقد انبثق عنها اللجنة الفنية المكونة من خمسة أعضاء، وتهدف إلى صياغة دليل حوكمة الشركات في فلسطين، وعملت على إتمام هذه الصياغة مراعية المبادئ الدولية التي أقرت في هذا المجال، وخاصة المبادئ الخمسة التي اعتمدها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتشريعات المعمول بها والمتبعة، وبما يتفق مع، O.E.C.D. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتشريعات المعمول بها والظروف السائدة في فلسطين، فيما سيكون جزء من هذه المبادئ إلزامياً، والجزء الآخر إرشادياً، وتقدم الشركة تفسيراً لعدم تطبيقه فقط. أما الجزء الثالث فإنه يتفق والمبادئ الدولية، ولكن يتعارض مع التشريعات والقوانين المطبقة حالياً في فلسطين. ومن هذه القوانين: قانون سلطة النقد، وقانون المصارف، وتشجيع الإستثمار، وهيئة سوق رأس المال والأوراق المالية، ومزاولة مهنة تدقيق الحسابات، والتأمين، والكسب غير المشروع، ومكافحة غسل الأموال، والقرار بقانون لسنة 2008 بشأن تعديل الشركات. (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2009).

2.3 المبحث الثالث القيمة السوقية:

2.3.1 تقييم الأسهم ومحددات سعرها السوقي:

تهدف جميع المنشآت إلى تعظيم ثروتها من خلال زيادة الحصة السوقية التي تتمثل بقيمة الأسهم في اسواق المال، فزيادة القيمة السوقية للمصارف تؤثر على جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف وخصوصاً المساهمين الذين تزداد ثروتهم بإرتفاع قيمة اسهمهم (المياح والبناء، 2019).

تعتبر القيمة السوقية للسهم ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المستثمر، فهي تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الموجودات) حيث تتأثر بالعوامل الاقتصادية المحيطة وكذلك بمعدلات الأرباح

التي يتم توزيعها على شكل اسهم وإستمراريتها بانتظام، حيث أن إنتظامها و إرتفاعها يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للسهم (الزبيدي، 2014).

● اهم المفاهيم المتعلقة بقيم السهم المختلفة:

1. **القيمة الإسمية:** وهي تلك القيمة التي تسجل في وثيقة السهم، والتي يحددها المصرف وتكون في العادة دولارا واحدا، وهي لا تعكس بالضرورة القيمة الحقيقية للسهم (زياد، 2016).

2. **القيمة الدفترية:** هي القيمة المتمثلة بحقوق الملكية في الميزانية العمومية، وإرتفاع حقوق الملكية مؤشر لقوتها ودليل على قدرة المنشأة على النمو، وهي بذلك عامل جذب للمستثمرين (التميمي، 2010).

3. **القيمة السوقية:** تتمثل هذه القيمة في السعر الذي يتداول به السهم في السوق، وقد اعتبر سعر الإغلاق السنوي هو القيمة السوقية للسهم في هذه الدراسة، وتتأثر هذه القيمة بعدد من العوامل من ضمنها المركز المالي، أداء المنشأة، والظروف الإقتصادية والسياسية وكذلك التوزيعات السنوية للارباح والعرض والطلب على الأسهم. وقد لا تمثل القيمة السوقية للسهم قيمته الحقيقية في حال كون السوق المالي غير كفوء (النعيمي، 2018).

2.3.2 محددات سعر السهم السوقي:

أهم ما يحدد سعر السهم السوقي ما يلي: (عبيد، 2017):

1. **قوى العرض والطلب:** حيث ان العرض والطلب هي آلية تحديد الاسعار في السوق، وكذلك فان العرض والطلب تلعب دورا مهما في نتائج أداء الشركات وما تحققه من مكاسب مستقبلا حيث تلعب هذه العوامل دورا مهما في تحديد قيمة سعر السهم في المستقبل، وبذلك فان القيمة السوقية

تعتبر مؤشرا جيدا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يفسر تحقق سعر السهم في البورصة بغض النظر عن الانشطة الاعتيادية للمؤسسة.

2. **تذبذب القيمة السوقية:** حيث أن الإرتفاع والإنخفاض المستمر في سعر السهم في البورصة يؤدي إلى تشتت نتائج تقييم الشركة اذا ما قيمت على أساس القيمة السوقية، وذلك بسبب عدم توافق المعايير والمباديء المحاسبية معها للأسباب التالية:

- أ. ضعف ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات المالية المبنية على تلك القيمة.
- ب. إرتفاع معدل مخاطر اتخاذ قرارات خاطئة بنيت على بيانات مظلمة.
- ت. فتح المجال أمام المدراء للقيام بإعداد قوائم مالية متحيزة تخدم مصالح الإدارة.
- ث. عدم أخذ الأرباح التي حققتها الشركة سابقا بعين الاعتبار عند استخدام القيمة السوقية.

2.4 المبحث الرابع قطاع المصارف في بورصة فلسطين:

2.4.1 بورصة فلسطين:

تم إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في سنة 1995 ، وقد بدأ التداول فيه بتاريخ 18 فبراير من العام 1997، وفي بداية شهر فبراير من العام 2010 تحولت الشركة إلى شركة مساهمة عامة بدلاً من شركة مساهمة خاصة. وفي شهر سبتمبر من العام 2010 تم تغيير اسم الشركة من سوق فلسطين للأوراق المالية ليكون "بورصة فلسطين".

تندرج جميع الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة تحت أحد خمسة تصنيفات رئيسية، وهي : شركات التأمين، شركات الإستثمار، الشركات الصناعية، شركات المصارف والخدمات المالية، وشركات الخدمات.

في نهاية العام 2017 ، كان عدد الشركات المدرجة والتي يتم تداول أسهمها في البورصة 48 شركة، وقد تخطت القيمة السوقية لهذه الشركات 3.891 مليار دولار. أما فيما يتعلق بشركات الأوراق المالية بالبورصة فقد كان عددها 8 شركات (بورصة فلسطين، 2018).

2.4.2 المصارف العاملة في فلسطين:

بلغ عدد المصارف المرخصة للعمل في فلسطين بتاريخ 31/12/2017 خمسة عشر مصرفاً وفق (سلطة النقد الفلسطينية، 2018) كالتالي:

1. المصارف المحلية التجاري: وتشمل بنك فلسطين، بنك الإستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني.
2. المصارف المحلية الإسلامية: وتشمل البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، مصرف الصفا.
3. المصارف التجارية الوافدة: وتشمل بنك القاهرة عمان، البنك العربي، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، البنك العقاري المصري، العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك التجاري الأردني.

2.5 المبحث الخامس الدراسات السابقة:

استعرض الباحث عدد من الدراسات التي تناولت متغيرات البحث المختلفة، وقد تباينت هذه الدراسات في أسلوبها ونتائجها، ومنها ما كان وثيق الصلة بالدراسة الحالية حيث تناول نفس متغيراتها وأخرى تناول علاقة بعض المتغيرات بأخرى لها علاقة غير مباشرة بالمتغير التابع في الدراسة "القيمة السوقية" وفيما يلي إستعراض لهذه الدراسات حيث تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية:

2.5.1 الدراسات العربية:

1. دراسة (الصراوي، 2019): "بعنوان أثر التحفظ على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي".
- هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث إستخدم الباحث نموذج BASU1997

في قياس مستوى التحفظ المحاسبي، والعائد على الأصول لقياس العائد المحاسبي، والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ومديونية الشركة). وإعتمد الباحث على المنهج الكمي المتمثل في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2017، حيث تكونت العينة من 47 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها وجود أثر ايجابي ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة لنفس العينة في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة). وأوصى الباحث بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة قيام إدارات الشركات بالإهتمام بالتحفظ المحاسبي وتشجيعها على تطبيقه كأحد أدوات تحسين الأداء، وضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بتطبيق إجراءات رقابية صارمة لإلزام الشركات الصناعية بتطبيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي من أجل الحفاظ على مصداقية وشفافية القوائم المالية التي تنشرها هذه الشركات.

2. دراسة (عبيد، 2017)، بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية على القيمة السوقية لهذه الشركات".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية على القيمة السوقية لهذه الشركات حيث تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (1116) مشاهدة ل(186) شركة مدرجة في بورصة عمان تم إختيارها تبعا لعدة محددات خلال الفترة (2010-2015)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة والوصول إلى أهدافها، وإلختبار فرضيات الدراسة اعتمدت طريقة المربعات الصغرى وتحليل الإنحدار المتعدد و تحليل الارتباط عن طريق برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن المدخل المعتمد على المستحقات يمكن أن يعتبر مقياسا يتلاءم مع طبيعة بورصة عمان لقياس اثر التحفظ المحاسبي فيها، واطهر هذا المدخل وجود اثر للتحفظ على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان في كافة القطاعات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل سياسات التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة الأردنية بدرجة ملائمة لقياس اثر التحفظ على القيمة السوقية لتلك الشركات وبإمكانية استخدام نماذج تلائم طبيعة بورصة عمان و خصوصا نموذج المستحقات وبدرجة أقل نموذج C-score.

3. دراسة (عبد الزهرة، 2017) بعنوان: "ممارسة التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الإستثمارية وتعزيز قيمة الشركة".

هدف الباحث إلى تقييم التحفظ المحاسبي الممارس في المصارف العراقية الخاصة ومستوى تطبيقه وتأثير ذلك على القرارات الإستثمارية وقيمة تلك المصارف، حيث تم تطبيق البحث على 9 بنوك مدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2005-2015. وللوصول إلى أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأستخدم برنامج SPSS لتحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الإنحدار الخطي المتعدد T-Test و Binomial وتوصل الباحث إلى تباين إلتزام المصارف بتطبيق التحفظ المحاسبي وإنخفاض كفاءة القرارات الإستثمارية وكذلك وجود أثر سلبي ضعيف للتحفظ على قيمة المصارف العراقية. وأوصت الدراسة بضرورة إبداء الهيئات المهنية المختصة لرأيها في تطبيق التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أهمية إعتداد الإستثمارات التي تحقق نمو الإيرادات.

4. دراسة (خليل والعزاني، 2017): "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح من خلال (الاستمرارية والمقدرة التنبؤية والتمثيل الصادق للأرباح) في ظل حوكمة الشركات المساهمة العامة المصرية، حيث تناول الباحث بنك فيصل الإسلامي من خلال عينة عشوائية من العاملين فيه، فتم توزيع 120 إستبانة على جميع المستويات أسترجع منها 115 إستبانة سليمة تم استخدامها في إختبار الفرضيات، وتوصل الباحث إلى أن هناك أثر ايجابي للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح متمثلة (بالإستمرارية والمقدرة التنبؤية والتمثيل الصادق للأرباح) في ظل حوكمة الشركات المصرية. وأوصت الدراسة بضرورة منع التلاعب في إختيار السياسات المحاسبية من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي، وكذلك ضرورة إستبعاد حالات عدم التأكد والحد من لجوء الإدارة للمبالغة في الأداء من اجل الحصول على المكافآت الإدارية بتطبيق سياسات أكثر تحفظا بدرجة معقولة.

5. دراسة (ابوحميده، 2017) بعنوان "اثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الإقتصادية المضافة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الإقتصادية المضافة لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وللوصول لهدف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة التقارير المالية الدورية المنشورة على بورصة فلسطين لعينة من الشركات تكونت من (24) شركة وهي جميع الشركات المدرجة في البورصة بلا إنقطاع منذ عام 2010 وحتى العام 2015، بإستثناء قطاع المصارف نظرا لخصوصيته. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي الممارس في شركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، مقاسا بالقيمة الدفترية إلى السوقية، وتكرر وجود هذا الأثر باستخدام (نموذج اجمالي المستحقات إلى الأرباح قبل الاحداث غير العادية العمليات غير المستمرة). وأوصى

الباحث بضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي لتفعيل الرقابة عليه، وإلزام الشركات بزيادة التحفظ في بياناتها المالية ضمن مستويات معقولة لتضفي مزيداً من الموثوقية عليها.

6. دراسة (الطار، 2016): بعنوان "قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثرها على جودة الإفصاح في المصارف التجارية الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثرها على جودة الإفصاح في المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في الفترة 2008-2014. تكون مجتمع الدراسة من 14 مصرفاً بواقع 101 مشاهدة. استخدم الباحث لقياس التحفظ نموذجي (Beavr&ryan200) من خلال القيمة الدفترية إلى السوقية، وكذلك نموذج المستحقات، واستخدم مستوى الإمتثال لتعليمات الإفصاح لقياس جودة الإفصاح، خلصت الدراسة إلى وجود مستوى جيد من التحفظ في السياسات المحاسبية لدى المصارف التجارية الأردنية، ووجدت الدراسة أن هناك أثراً للتحفظ المحاسبي مقاساً بالمستحقات إلى الأرباح وجودة الإفصاح وعدم وجود أثراً للتحفظ المحاسبي عند استخدام نموذج القيمة الدفترية إلى السوقية. وقد خرج الباحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة التخفيف من تطبيق التحفظ المحاسبي إمتثالاً للتغيرات في المعايير المحاسبية خصوصاً معيار رقم 39، إجراء المزيد من الدراسات حول التحفظ المحاسبي، وكذلك تطوير قواعد بيانات مالية لهيئة سوق رأس المال لتسهيل وصول الباحثين للبيانات المالية لإجراء دراساتهم.

7. دراسة (القضاة و الكبيسي، 2016) بعنوان: "تطوير نموذج BASU لقياس التحفظ المحاسبي في المصارف التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى البحث في تطوير نموذج BASU لقياس التحفظ المحاسبي ليتلائم مع بيئة المصارف التجارية الأردنية، وركزت الدراسة على مجموعة من العوامل المؤثرة على التحفظ (العوائد السوقية للسهم في حالة الاخبار السيئة مقارنة بأثرها في حالة الاخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات). شملت الدراسة جميع المصارف المدرجة في بورصة عمان وعددها 13 بنكا بواقع 104 مشاهدة للفترة 2005-2012، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج Minitab، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابي للعوائد السوقية للسهم في حالة الاخبار السيئة مقارنة بأثره في حالة الاخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي في المصارف التجارية الأردنية. عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في درجة التحفظ للمصارف الأردنية بين الفترة اللاحقة و السابقة للالتزامية تطبيق تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية وكذلك تطبيق قواعد الحوكمة.

8. دراسة (أبو جراد، 2015) بعنوان: "الأثر بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحوكمة وأثرهما على جودة الإفصاح في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين والمصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة (2008-2014) والبالغ عددها (7) مصارف، حيث أُجري مسح شامل للمشاهدات الكلية بعدد (49) مشاهدة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ولقياس درجة التحفظ تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC/EBXT)، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة للمصارف، واعتمد الباحث على دليل حوكمة المصارف الفلسطينية لسنة 2014 في قياس الحوكمة، وتعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين (PEX) والمصادق عليها من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (PCMA) لقياس الإفصاح المحاسبي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمستوى التحفظ الممارس من قبل المصارف المحلية الفلسطينية وتطبيقها قواعد الحوكمة، بينما لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على جودة الإفصاح، في حين أن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على جودة الإفصاح، وخصوصاً اليات الحوكمة (أنظمة التدقيق، المستوى العلمي لأعضاء مجلس الإدارة والمكافآت لأعضاء المجلس والإدارة والسياسات المستقبلية) مع قواعد الحوكمة، بينما لا يوجد أثر واضح للليات (مستوى صلاحيات مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، توزيع ملكية الأسهم) مع قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح. واوصى الباحث بضرورة قيام سلطة النقد بتشجيع المصارف على رفع درجة الإفصاح ونشر تقارير دورية عن جودة الإفصاح في المصارف المحلية.

9. دراسة (شهيد وعبس، 2015) بعنوان: (قياس التحفظ المحاسبي و بيان اثره في جودة الأرباح المحاسبية " دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية").

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي لشركات سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار جودة الأرباح المفصح عنها، ومن ثم اختبار أثر التحفظ على الأرباح المحاسبية، وتناولت الدراسة 11 شركة مدرجة في بورصة دمشق في الفترة (2009-2013)، قامت الباحثة بقياس مستوى التحفظ باستخدام نموذج (Beaver & Ryan 2000) من خلال نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية، و قامت باستخدام التطبيقات الإحصائية لتحليل الإنحدار للأرباح الحالية على السابقة للتنبؤ باستمراريتها، ونفس الاختبار لقياس تأثير التحفظ على جودة الأرباح.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ابرزها وجود إختلاف في درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات وأظهرت الدراسة بان أرباح الشركات المدرجة في بورصة دمشق تمتاز بجودة أرباح عالية لجميع الأعوام باستثناء عامي (2010 و2011)، وعدم وجود أثر ذي دلالة احصائية للتحفظ على جودة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات الحوكمة للشركات الصغيرة لضمان التزامها بمستوى من التحفظ في تقاريرها، والعمل على زيادة الوعي بأهمية جودة الأرباح لما لها من أثر على جودة المعلومات المالية، وقياس جودة الأرباح بطرق أخرى مثل (القدرة على التنبؤ و التوقيت والخلو من ممارسة إدارة الأرباح).

10. دراسة (النجار، 2014) بعنوان: " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين، كذلك بيان أثر التحفظ على القيمة السوقية للسهم، ولتحقيق أهدافها استخدمت الدراسة نموذجي (Beaver & Ryan 2000) و (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2005-2012، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها وجود إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المستهدفة، وكذلك بينت الدراسة أن القطاع المالي والمتمثل في المصارف وشركات التأمين هو الأكثر تحفظاً من بين بقية القطاعات، والقطاع الإستثماري هو الأقل تحفظاً من بينها، وخلصت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة إلى وجوب تفعيل الدور الرقابي لهيئة الإشراف على السوق المالي ورفع مستوى التحفظ المحاسبي في الإقرارات المالية إلى مستويات معقولة، وكذلك ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية التحفظ المحاسبي داخل القوائم المالية المنشورة.

11. دراسة سعد الدين (2014) بعنوان: تحليل الأثر بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المصرف.

هدفت الدراسة إلى اختبار الأثر بين التحفظ المحاسبي، وتكلفة رأس المال كأحد أهم الآثار الإقتصادية الناجمة عن تطبيق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وأثر هذا على قيمة المصرف في أسواق المال، من خلال أربعة محاور تضمنت: مفهوم التحفظ في الفكر والتطبيق المحاسبي، والإطار الفكري لتكلفة رأس المال، ودراسة الأثر بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، ثم تضمن البحث دراسة تطبيقية

لإختبار الفروض لعينة مكونة من (76) شركة مصرية مسجلة بالبورصة خلال الفترة (2008-2012م)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين درجة التحفظ على التقارير المالية وتكلفة رأس المال، بينما توجد علاقة طردية بين التحفظ وقيمة المصرف، كما كشفت النتائج عن أن الشركات المتحفظة قد استطاعت المحافظة على قيمتها بعد عام 2011م وكان من أهم توصيات الدراسة عدم استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ضمن المشروع المشترك بين FASB & IASB ، وتشجيع الشركات على تطبيق السياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة للحد من عملية تعديل القوائم المالية.

2.5.2 الدراسات الأجنبية:

12. دراسة (Machotkoto et. al, 2019) بعنوان "التحفظ المالي وقيمة المصرف ومخاطر الأعمال الدولية، دليل من الاقتصادات الناشئة خلال الأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي على قيمة المصارف من خلال عينة من سبع دول أفريقية بين الأعوام 2003 -2012، حيث قام الباحثون بالإعتماد على الإنخفاض في منح الإئتمان نتيجة للأزمة المالية التي وقعت بين عامي 2008 و2009، بلغ حجم العينة 5320 مشاهدة تمثل 901 منشأة من (مصر، المغرب، كينيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تونس، ساحل العاج). خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن التحفظ المالي لعب دورا إيجابيا في إستبعاد أثر تقلص منح التمويل على قيمة المصارف في الأسواق المحلية والدولية، وكذلك وجدت أن تبني سياسات مالية متحفظة يحفظ لهذه المصارف قيمتها ويقلل من مخاطر تقليص منح التمويل. وكذلك أن فوائد التحفظ تفوق فوائد التمويل بالدين خلال الأزمات، حيث التمويل بالدين يخفض قيمة الضرائب.

13. دراسة (Vishanani & Bhatia, 2019) بعنوان "التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات، دليل من القطاع المصرفي الهندي".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة المصارف المدرجة في بورصة الهند، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة بيانات المصارف المنشورة في البورصة الهندية، وتكون مجتمع الدراسة من 50 بنكا مدرجا في البورصة الهندية، اختار الباحث عينة مكونة من 33 بنكا منها خلال الأعوام 2003-2015 بواقع 354 مشاهدة وللوصول الى أهداف الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على البيانات التاريخية المدرجة في البورصة الهندية. ولقياس مستوى التحفظ الممارس في هذه العينة اعتمد الباحث نموذج Basu المعدل. خلصت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ في المصارف التي تطبق حوكمة قوية أعلى منه في تلك التي تمتاز بضعف الحوكمة لديها، حيث كان مجموع ($\beta 1$ و $\beta 2$) لدى المصارف ضعيفة الحوكمة اصغر منه لدى المصارف عالية الحوكمة. واوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة أكثر صرامة الامر الذي من شأنه رفع مستوى التحفظ في المصارف الهندية.

14. دراسة (Anand, 2017) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي وتأثيره على القيمة العادلة للمنشآت"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للمنشآت، وكذلك التعرف على مفهوم التحفظ الحاسبي والقيمة العادلة، وللوصول الى أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم إستعراض التقارير المالية لعينة مكونة من 100 شركة تعمل في الحقل المصرفي و الاستثماري خلال الفترة 2016-2018، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها وجود أثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للمنشأة وأوصت الدراسة بضرورة الحرص على تطبيق مستوى معقول من التحفظ المحاسبي.

15. دراسة: (Zadparvar, 2016) بعنوان: "تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة المصرف في سوق طهران المالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي في تعزيز القيمة الثابتة عبر وسيلتين، الأولى تحسين القدرة على الإقتراض بشروط أفضل، والثانية الحد من الإنتهازية الإدارية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر للتحفظ المحاسبي في تعزيز القيمة الثابتة عبر الوسيلتين المذكورتين، وتناولت الأثر بين التحفظ المحاسبي ومعايير قيمة الشركات لعينة مؤلفة من (101) شركة مدرجة في بورصة طهران في الفترة بين (2004-2009) وفقا لطريقة Panel data method. حيث إستخدم نموذج Basu 1997 لقياس التحفظ و(عائد الأسهم، والإلتزامات طويلة الأجل والنفقات الرأسمالية) كمقاييس لقيمة المصرف، وأوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء بحوث في دراسة الأثر بين الرفع المالي والتحفظ المحاسبي إضافة إلى الأثر بين أنواع الشركات والتحفظ المحاسبي، حيث وجدت هذه الدراسة ارتباطا إيجابيا كبيرا بين المتغيرات التابعة الثلاث والمتغير المستقل التحفظ المحاسبي.

16 دراسة (ARARAT & OTHERS ,2015) بعنوان "تأثير الحوكمة على ربحية وقيمة المصرف":

تناولت هذه الدراسة ممارسة الحوكمة في القطاع العام التركي وتأثيرها على ربحية وقيمة منشآت المساهمة العامة التركية، في الفترة بين 2006 و2012، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت المدرجة في بورصة اسطنبول بإستثناء (صناديق الإستثمار، البنوك، منشآت حكومية، منشآت تابعة لشركات اجنبية)، وتكونت عينة الدراسة من 225 منشأة بواقع 1205 مشاهدة، من خلال البيانات المالية المنشورة على قاعدة البيانات المالية التركية (Rasyonet). ولتحقيق هدف هذه الدراسة استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية القطاعية واختبارات الأثر الثابت و العشوائي. حيث استخدمت البيانات المالية المنشورة على قاعدة البيانات المالية التركية (Rasyonet) ونتج عن هذه الدراسة بناء دليل الحوكمة التركي (TCGI) والذي تكون من عناصر فرعية لهياكل مجلس الإدارة، إجراءات المجلس، الإفصاح، الملكية، وحقوق المساهمين. وقد خلص دليل الحوكمة التركي إلى إرتفاع القيمة السوقية للمؤسسات وإرتفاع ربحيتها.

17. دراسة (Caskey & Laux Study,2015) بعنوان "الحوكمة والتحفظ المحاسبي والتلاعب": هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في مجالس الادارة على خيارات التقارير المالية للمؤسسات الأمريكية ووضع نموذج لتحليل هذا الدور، وربطه بالحوافز المقدمة للمدراء منعا للتلاعب بالتقارير المالية، ومع ثبات العوامل الأخرى في نموذج التحليل فان التحفظ المحاسبي مرغوب به، لأنه يمكن مجلس الادارة من إتخاذ أفضل القرارات الإستثمارية، وعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبي يدفع المدراء الى التلاعب بالنظام المحاسبي وأحيانا يصل هذا التلاعب إلى تظليل مجلس الإدارة وتشويه القرارات، وهنا يأتي دور الرقابة الفعالة للحد من قدرة المدراء على التلاعب بالبيانات المالية، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان أهمها أن نظام رقابي قوي وتطبيق حوكمة فاعلة يؤدي الى تحفظ عالي في السياسات المحاسبية، ويمنع التلاعب، ويزيد من كفاءة الإستثمار، وأوصت الدراسة بتحليل قدرة مجالس الإدارة على كبح التلاعب بالبيانات المحاسبية التي تؤثر على الإختيارات المثلى للتحفظ المحاسبي في تحقيق أفضل كفاءة للإستثمار.

17.دراسة (Suleiman,2014) بعنوان "حوكمة المنشآت والتحفظ المحاسبي":

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي وآليات الحوكمة وبيان درجة ممارسة التحفظ المحاسبي بسبب عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة في الشركات نظرا لفصل الملكية عن

الإدارة ووجود الدائنين. ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي لبيانات عينة من الشركات النيجيرية خلال الفترة 2003 الى 2010، وإعتمد الباحث على مقياس المستحقات السالبة لقياس درجة التحفظ المحاسبي وإختبار الإنحدار المتعدد للوصول إلى نتائج الدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها وجود تأثير سلبي كبير لحجم مجلس الإدارة وتأثير إيجابي كبير للمدراء المستقلين على ممارسة التحفظ، وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون مجالس ادارة شركات الأغذية مكونة من المدراء المستقلين وكذلك تعيين ذوي الخبرات المالية في مجالس إدارة هذه الشركات وذلك لتحسين مؤشرات الأداء لديها.

18.دراسة (Francis et al 2013) بعنوان "منافع التحفظ المحاسبي لحاملي الأسهم، دليل من الأزمة العالمية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة حق الملكية خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وقامت الدراسة ببحث مدى تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة حق الملكية خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة وطبقت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية بلغ عددها (6326) شركة مدرجة بالبورصة الأمريكية في الفترة (2007-2009)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها وجود أثر جوهري إيجابية بين التحفظ المحاسبي وأداء أسهم الشركات خلال فترة الأزمة، وبالتالي فالأثر وثيقة بين التحفظ وقيمة المصرف. وكانت هذه الأثر جلية في الشركات التي ضعف فيها الإلتزام بقواعد الحوكمة، أو تلك التي تعاني من إرتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

19.دراسة (watts & Zuo Study 2011) : بعنوان"التحفظ المحاسبي وقيمة المصرف والأزمة المالية العالمية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات في الولايات المتحدة خلال الأزمة المالية في العام 2008، طبقت هذه الدراسة على عينة بلغت 2983 شركة مساهمة عامة غير مالية، وللوصول إلى أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي من خلال التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات في بورصة نيويورك والسوق الأمريكية للأوراق المالية أو بورصة نازداك (NYSE, AMEX or NASDAQ) وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها درجة أعلى من التحفظ تعرضت لأزمة في العوائد على الأسهم لمدة أقل من غيرها، كذلك فإن هذه الشركات قد أصدرت سندات دين وقامت باستثمارات أعلى من الأخرى أثناء فترة الأزمة، وأظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي بين التحفظ المحاسبي والعائد المعلن عنه للشركات التي لديها تكاليف إدارية أعلى، وبشكل عام فإن الشركات التي تتحلى بدرجة أعلى من التحفظ تحقق ميزات على غيرها منها رفع قدرتها على الإقتراض وتخفيض ضعف

الإستثمار، كذلك تقييد الإنتهازية وتحسين قيمة الشركة. أوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركات لما له من آثار إيجابية على تعزيز قيمة الشركات في ظل الأزمات.

20.دراسة (Shadidi et al, 2011) التحفظ المحاسبي و جودة الأرباح وتأثيرهما على العائد على الاصول وعوائد الاسهم":

هدفت هذه الدراسة إلى تحفيز قدرة المستثمرين على تقييم أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح والعائد على الاصول وعلى عائد الاسهم، نظرا لإعتماد متخذي القرارات على العوائد المحاسبية أكثر من غيرها من المعايير، ولتحقيق اهداف الدراسة لجأ البحث إلى استخدام المنهج التحليلي خلال نموذج الانحدار المتعدد مستخدما بيانات مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن مؤشر جودة الأرباح بناء على التحفظ المحاسبي لديه القدرة على وصف الاختلافات بين العائد على الأصول التشغيلية وعوائد الاسهم الحالية اكصر من قدرته على وصف تلك التغيرات من العام السابق، وكذلك أن الشركات التي تمارس سياسات متحفظة تستطيع تغيير جودة الأرباح من خلال إجراء بعض التغييرات في الأصول التشغيلية، وأوصت الدراسة الجهات المعنية بضرورة تفعيل رقابة قوية على الشركات عند إعدادها للتقارير المالية بما يضيف مزيدا من الشفافية على تلك التقارير ويعطي موثوقية اكبر للبيانات المالية المنشورة.

2.5.3 التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في أغلبها التحفظ المحاسبي وعلاقته مع عدد من المتغيرات من ضمنها القيمة السوقية وعدد آخر له تأثير على القيمة السوقية مثل تكلفة رأس المال، والتمويل بالدين، وجودت الأرباح، حيث تلعب هذه العوامل دورا في زيادة أو تخفيض القيمة السوقية، وقد تناولت بعضها بشكل مباشر تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمصرف كما جاء في دراسة كل من؛ (عبيد وعبدالزهره والنجار وZadparvar).

وقد تميزت هذه الدراسة عن بقية الدراسات في أنها تناولت التغير في العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية سنة 2014، وتكونت عينة الدراسة من جميع المشاهدات للمصارف الفلسطينية خلال الفترة

2009-2019، وعليه فإن الدراسة هي الأحدث من حيث تغطيتها لآخر سنة مالية منتهية تخص المصارف الفلسطينية المحلية.

بالإضافة إلى كون الدراسة تقف على مستوى التحفظ في القطاع المصرفي ودوره في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية أيضا فإنها توضح ضمنا فاعلية التعديلات التي أجريت على دليل الحوكمة ودورها في تعزيز قيمة المصارف الفلسطينية، وتفتح المجال أمام الباحثين للقيام بتناول تلك التعديلات تفصيلا وبيان جدواها من عدمه في تعزيز ثروة الملاك وزيادة ضبط القطاع المصرفي بما يخدم الإقتصاد المحلي.

منهجية الدراسة واجراءاتها:

3.1 تمهيد:

يتناول هذا القسم المنهج الذي إتبعته الدراسة، وطريقة جمع البيانات، مصادرها وتوضيحا لمجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها وآلية قياس هذه المتغيرات حيث أنها أساس عملية التحليل الإحصائي، وأخيراً الإختبارات الإحصائية التي إعتمدتها الدراسة للوصول إلى النتائج النهائية التي من شأنها تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة.

3.2 منهجية الدراسة:

إعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى الحقائق المعرفية الدقيقة فيما يخص التحفظ المحاسبي بالقيمة السوقية لقطاع المصارف المحلية في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، ولتحقيق الصورة الفضلى إستعرض الباحث عدداً من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب موضوع الدراسة، وللوقوف على دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية الستة المدرجة في بورصة فلسطين إستخدم الباحث ثلاث مقاييس لقياس درجة التحفظ المحاسبي هي: مقياس القيمة الدفترية إلى السوقية (BOOK TO MARKET VALUE) ومقياس نموذج المستحقات (ACCRUAL MEASURE TACC/EBXT)، ومقياس نموذج (BASU1997 المعدل)، وقاس الباحث القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم في سعر الإغلاق لتلك الأسهم في تاريخ إعداد القوائم المالية، أما بخصوص تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 فهو متغيراً وسيطاً (DUMMY VARIABLE) سيتم إعطائه قيمة (صفر) للفترة قبل التعديل من سنة 2009-2013، وقيمة (1) للفترة من 2015-2019.

3.3 طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مصدرين على النحو التالي:

1- **المصادر الأولية:** وهي عبارة عن القوائم المالية السنوية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال موقعها الإلكتروني (WWW.PEX.PS) والتي حازت على المصادقة من سلطة النقد الفلسطينية وسوق رأس المال، إضافة إلى كل المعلومات المتعلقة بهذه المصارف التي تهم المستثمرين والباحثين مثل: تعريف بالبنك، عقود التأسيس والأنظمة الداخلية، سنة الإدراج، تقارير التداول، كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، عدد الفروع، الإفصاحات، رأس المال المصرح به والمصدر، وغيرها من المعلومات المهمة.

2- **المصادر الثانوية:** وهي تلك المصادر التي من شأنها إثراء الدراسة وتزويد الباحث بكل ما هو جديد فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي والحوكمة وعلاقتها بالقيمة السوقية للمصارف المحلية؛ من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع مثل الكتب والدوريات العلمية المحكمة والأبحاث والدراسات والمقالات والصحف والمجلات التي تُعنى بالشأن الإقتصادي والمصرفي محلياً وعالمياً.

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تم طرح أسهمها للتداول بشكل مستمر وغير منقطع في الفترة من 2009 إلى 2019 وهي ستة مصارف حسب أحدث تقرير صادر عن سلطة النقد في 2020: بنك فلسطين (BOP)، البنك الإسلامي العربي (AIB)، البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)، بنك الإستثمار (PIBC)، بنك القدس (QUDS)، والبنك الوطني (NTB). وقد تناولت الدراسة هذه المصارف من خلال دراسة تقاريرها المالية والإدارية لفترة عشر سنوات إنقسمت إلى فترتين كل منهما خمسة سنوات الفترة الأولى من 2009-2013 والفترة الثانية من 2015-2019، وقد تم تحييد سنة 2014 لكونها السنة التي تم إصدار تعديلات الحوكمة خلالها إذ أن أثر هذه التعديلات من المستبعد ظهوره خلال هذا العام لأن الإجراءات الجديدة تحتاج لبعض الوقت ليتمكن العاملون في المصارف من تطبيقها بالشكل الأمثل.

بالتالي فإن حجم المجتمع يتكون من ستين مشاهدة = 6 * 10 سنوات = 60 مشاهدة، تنقسم كما هو موضح سابقاً على فترتين بطول خمس سنوات لكل منها 30 مشاهدة.

جدول 1 رقم (3.1) البنوك الفلسطينية

الرمز	الاسم	الرقم	الرمز	الاسم	الرقم
PIBC	بنك الإستثمار الفلسطيني	.4	BOP	بنك فلسطين	.1
QUDS	بنك القدس	.5	AIP	البنك الإسلامي العربي	.2
NTB	البنك الوطني	.6	ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني	.3

3.5 إجراءات الدراسة:

قام الباحث بإستخلاص البيانات الأولية من خلال القوائم المالية للمصارف والتقارير المنشورة في موقع البورصة وإدخالها إلى الحاسوب من خلال برنامج جداول البيانات (MS-EXCEL) ومن ثم معالجتها رياضياً للحصول على البيانات النهائية لإجراء الإختبارات الإحصائية المختلفة بإستخدام البرنامج الإحصائي Stata (version 12).

3.6 قياس متغيرات الدراسة:

إعتمد الباحث على الأسلوب الكمي في قياس متغيرات الدراسة حيث أن إختبار فرضيات الدراسة يتطلب إستخدام الأسلوب الكمي، وفيما يلي توضيحاً لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها حسب ما هو موضح في الجدول رقم (3.2) التالي:

جدول 2 رقم (3.2) متغيرات الدراسة:

الرمز	كيفية القياس	النوع	المتغير
BTM	= القيمة الدفترية للسهم مقسومة على سعر الإغلاق. القيمة الدفترية = صافي حقوق الملكية بعد إستبعاد الأسهم الممتازة بالقيمة الدفترية ويتم قسمتها على المتوسط المرجح للأسهم العادية.	مستقل	التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس القيمة الدفترية إلى السوقية
TACC/EBXT	مجموع المستحقات يساوي (صافي الربح السنوي قبل الاحداث غير العادية و غير المستمرة - صافي التدفق النقدي التشغيلي) و يقسم الناتج على الأرباح السنوية العادية.	مستقل	التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس المستحقات إلى الأرباح
BASU97	يتم قياس درجة التحفظ من خلال هذا النموذج من خلال معادلة الإنحدار العكسي التالية: وسيتم توضيح كيفية القياس لاحقا في هذا الفصل. $X_{i,t} / P_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{i,t} + \beta_0 R_{i,t} + \beta_1 (R_{i,t} \times DR_{i,t}) + \varepsilon_{it}$	مستقل	التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج الإستجابة غير المتماثلة المعدل basu97
M.V	يتم قياس المتغير التابع من خلال حاصل ضرب سعر الإغلاق للأسهم في عددها، حيث يعبر ذلك عن قيمة المصروف، وبالتالي فإن سعر الإغلاق هو القيمة السوقية للسهم الواحد.	رآه	القيمة السوقية
GOVERNANCE	هذا المتغير الوسيط (DUMMY) يتم اعطائه قيمة 0 للفترة قبل التعديلات وقيمة 1 للفترة بعد التعديلات التي تمت في العام 2014.	وسيط	تعديلات دليل حوكمة المصارف ال فلسطينية

أولاً: قياس درجة التحفظ في السياسات المحاسبية:

قام الباحث بقياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على ثلاثة مقاييس كما هو مبين في الجدول رقم (3.2) حيث تم إستخدامها في دراسات سابقة، و فيما يلي شرح مفصل حول هذه المقاييس:

1-نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية (*Book To Market Value*): قام Beaver (2000) and Ryan بتطوير الإطار النظري لهذا المقياس واستخدم من قبل (Givoly and Hayn, 2000)، وكذلك من قبل (Ahmed et al, 2002) وبناء عليه إعتد الباحث على هذا المقياس لقياس درجة التحفظ المحاسبي.

يتم من خلال استخدام معدل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية مقارنة قيمة سهم البنك الدفترية مع السوقية، وتحتسب من خلال ناتج قسمة (مجموع حقوق الملكية الصافية بعد تخفيضها بقيمة الأسهم الممتازة في حال وجودها) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، ويعبر سعر الإغلاق للسهم عن القيمة السوقية لهذا السهم في تلك الفترة، ويمكن احتساب درجة التحفظ المحاسبي من خلال المعادلة التالية:

$$Consv. d_{it} = (N.Eq_{it}/W.CS_{it}) \div M.V_{it}$$

حيث:

- $Consv. d_{it}$: درجة التحفظ المحاسبي الممارس للبنك i في السنة t .
- $(N.Eq_{it}/W.CS_{it})$: القيمة الدفترية لسهم البنك i في السنة t ، حيث $N.eq$ صافي حقوق الملكية و $W.CS$ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية.
- $M.V_{it}$: سعر الإغلاق لسهم البنك i في السنة t .

من خلال هذه النسبة يتم الوقوف على القيمة السوقية لحقوق الملكية المتمثلة بقيمة السهم، ومعرفة فيما إذا كانت قيمة السهم في السوق قد قيمت بأقل أو أعلى من القيمة الدفترية لها، فعندما تزيد النسبة عن واحد صحيح فهذا يعني أن قيمة السهم الدفترية أكبر من السوقية (لا يوجد تحفظ)، والعكس فإذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح فهذا يعني أن قيمة السهم في السوق أعلى من القيمة الدفترية (متحفظ)، وفي هذه الحالة يكون السوق قد قيم السهم بأعلى مما هي في دفاتر المصرف معتمدا على عوامل من خارج الدفاتر (Reilly and Brown, 2003).

تعتمد الدراسات التي استخدمت هذه القيمة على فرضيات كفاءة الأسواق، والتي تنص على أن سعر السهم في السوق يعكس جميع المعلومات الخاصة به في الوقت المناسب، وهذا يعني أن القيمة السوقية عادلة، وفي حال كانت نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية أقل من واحد صحيح فهذا دليل على استخدام الشركة لدرجة أعلى من التحفظ من خلال تخفيض قيم أصولها. (ابو حميدة، 2017).

فيما يتعلق بمجتمع الدراسة يبين الجدول التالي درجات التحفظ المحاسبي مقاسا بنموذج BTM لكل بنك خلال سنوات الدراسة، ويظهر الجدول أيضا الوسط الحسابي لدرجة التحفظ الممارس في المصارف قبل

وبعد التعديلات التي أُجريت على دليل حوكمة المصارف الفلسطينية سنة 2014، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول 3 رقم (3.3) جدول التحفظ المحاسبي بمقياس BTM

قبل تعديلات دليل الحوكمة								التحفظ
التحفظ	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2013	2012	2011	2010	2009	
يوجد	0.065	0.504	0.525	0.552	0.559	0.482	0.402	BOP
لا يوجد	0.160	1.253	1.112	1.314	1.454	1.319	1.068	AIP
لا يوجد	0.241	1.225	0.824	1.203	1.347	1.305	1.446	ISBK
لا يوجد	0.090	1.320	1.457	1.367	1.253	1.252	1.273	PIBC
لا يوجد	0.248	1.058	1.313	1.289	1.070	0.843	0.773	QUDS
لا يوجد	0.161	1.199	0.942	1.143	1.272	1.318	1.319	NTB
1.093	الوسط الحسابي للعينة		1.029	1.145	1.159	1.087	1.047	الوسط الحسابي
لا يوجد	التحفظ المحاسبي		0.394	0.349	0.320	0.301	0.339	الانحراف المعياري

بعد تعديلات دليل الحوكمة								التحفظ
التحفظ	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2019	2018	2017	2016	2015	
يوجد	0.173	0.833	1.056	0.897	0.849	0.781	0.582	BOP
يوجد	0.072	0.881	0.807	0.929	0.811	0.970	0.890	AIP
يوجد	0.107	0.854	0.818	0.802	0.739	0.892	1.018	ISBK
لا يوجد	0.129	1.134	1.006	1.075	1.044	1.279	1.267	PIBC
يوجد	0.229	0.907	0.825	0.709	0.709	1.216	1.076	QUDS
يوجد	0.046	0.697	0.651	0.727	0.707	0.649	0.753	NTB
0.884	الوسط الحسابي للعينة		0.861	0.857	0.810	0.965	0.931	الوسط الحسابي
لا يوجد	التحفظ المحاسبي		0.148	0.139	0.128	0.245	0.244	الانحراف المعياري

تراوح متوسط درجة التحفظ المحاسبي الممارس في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين قبل التعديل (2009-2013) بين 0.504 و1.320، حيث نجد بأن بنك فلسطين مارس درجة عالية جداً من التحفظ مقارنة بالمصارف الأخرى التي إتسمت سياساتها المحاسبية بالتححرر الكامل من التحفظ فجاوزت نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية الواحد صحيح ما عدا بنك فلسطين حيث بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية الدفترية إلى السوقية 0.504، بينما بلغ متوسط تلك النسبة لدى بقية المصارف مجتمعة 1.211، ونجد أن البنك الأكثر تحرراً من ممارسة التحفظ هو بنك الإستثمار الفلسطيني (PIBC) حيث بلغت نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لديه 1.320 وبلغت درجة التحفظ لجميع المصارف 1.093 وهي أعلى من واحد صحيح و بالتالي فإن القطاع البنكي الفلسطيني لم يكن يمارس التحفظ قبل تعديلات دليل الحوكمة في العام 2014.

أما بخصوص الفترة ما بعد تعديل دليل الحوكمة سنة 2014، وهي الفترة من (2015-2019) فقد وجد أن ممارسة القطاع البنكي الفلسطيني للتحفظ المحاسبي قد وقع بين 0.697 و1.134 و وجد أن جميع المصارف مارست درجات متفاوتة من التحفظ المحاسبي كان أعلاها البنك الوطني حيث بلغت نسبت القيمة الدفترية إلى السوقية لديه 0.697 في حين احتفظ بنك الإستثمار الفلسطيني (PIBC) بموقعه كأكثر المصارف الفلسطينية تحرراً من التحفظ كما كان في السابق حيث بلغت درجة التححرر لديه 1.134، ومن الملاحظ تخلي بنك فلسطين عن ممارسة درجة تحفظ متشددة حيث وصلت بعد التعديلات إلى 0.833 بفارق 0.379 عن مقدار الدرجة الممارسة قبل التعديلات حيث كانت 0.504، وفي حال أستثني بنكي فلسطين والإستثمار نجد أن بقية المصارف قد مارست درجات تحفظ متقاربة بلغت متوسط 0.856.

عموما نجد أن قطاع المصارف الفلسطينية قد مارس درجة تحفظ بعد تعديلات دليل الحوكمة سنة 2014 أعلى من تلك الممارسة قبل التعديلات فقد بلغ متوسط ممارسة التحفظ بعد التعديلات لجميع المصارف 0.884 بينما كانت قبل التعديلات 1.093 .

3. المقياس المعتمد على المستحقات (TACC/EBXT) :Accrual Based Measure

سيتم إحتساب درجة التحفظ المحاسبي من خلال إستخدام معدل المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة، حيث إعتد عدد من الباحثين على هذه الطريقة ومن أبرزهم

(ابو حميدة، 2017) و(عبيد، 2017) تماشياً مع دراسة (Jain & Razaee 2004)، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن ممارسة التحفظ يؤدي إلى وجود مستحقات سالبة لفترة طويلة من الزمن، حيث أن المستحقات السالبة تخفض الدخل وظهور المستحقات الموجبة يعني رفع الدخل، ومع ثبات بقية العوامل فإن زيادة المستحقات الإجمالية بالسالب يعني زيادة درجة التحفظ الممارسة.

حيث تعتمد هذه الطريقة على استخدام بنود قائمة التدفقات النقدية، وسيتم احتساب إجمالي المستحقات على النحو التالي:

$$TACC_{it} = EBXT_{it} - OCF_{it}$$

- $TACC_{it}$: مجموع المستحقات للبنك i في السنة t .
- $EBXT_{it}$: الأرباح قبل البنود الغير عادية والعمليات غير المستمرة للبنك i في السنة t .
- OCF_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للبنك i في السنة t .

وبما أن الباحث سيستخدم نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة فإنه يمكن التعبير عن درجة التحفظ المحاسبي بالمعادلة التالية:

$$Consv. d_{it} = TAAC_{it} \div EBXT_{it}$$

حيث أن: $Consv. d_{it}$: درجة التحفظ المحاسبي الممارس للبنك i في السنة t .

- $TAAC_{it}$: مجموع المستحقات للبنك i في السنة t .
- $EBXT_{it}$: الأرباح قبل البنود الغير عادية والعمليات غير المستمرة للبنك i في السنة t .

جدول 4 جدول (3.4-أ): درجة التحفظ المحاسبي محسوباً بطريقة TACC/EBXT

قبل تعديلات دليل الحوكمة								البنك
التحفظ	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2013	2012	2011	2010	2009	
يوجد	3.68	-1.24	-2.15	0.05	3.62	-1.21	-6.53	BOP
لا يوجد	66.42	30.23	5.90	103.11	91.18	7.36	-56.41	AIP
لا يوجد	44.70	29.52	4.88	-2.81	0.95	102.84	41.73	ISBK
يوجد	11.00	-2.04	-10.78	-1.00	2.11	-14.10	13.58	PIBC
يوجد	15.67	-7.59	-16.41	-4.33	10.74	1.46	-29.42	QUDS
يوجد	9.53	-11.28	-1.90	-7.05	-26.82	-7.65	-12.97	NTB
6.27	الوسط الحسابي للعينة		-3.410	14.662	13.63	14.783	-8.337	الوسط الحسابي
لا يوجد	التحفظ المحاسبي		8.747	43.403	40.130	43.772	33.963	الانحراف المعياري

جدول 5 رقم (3.4-ب): درجة التحفظ المحاسبي محسوبا بطريقة TACC/EBXT

بعد تعديلات دليل الحوكمة								الدرجة
التحفظ	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2019	2018	2017	2016	2015	
لا يوجد	6.18	0.004	-3.83	6.75	-8.64	3.65	2.09	BOP
لا يوجد	5.29	12.70	5.05	19.32	12.97	15.23	10.95	AIP
لا يوجد	1.75	4.14	2.91	5.43	2.65	3.14	6.57	ISBK
لا يوجد	13.25	0.72	-12.1	-0.16	-5.56	-1.48	22.91	PIBC
يوجد	4.71	-1.49	-5.13	-0.64	-3.42	6.34	-4.61	QUDS
يوجد	8.06	-4.48	-17.5	-5.43	1.61	2.72	-3.74	NTB
1.93	الوسط الحسابي للعينة		-5.102	4.212	-0.065	4.933	5.695	الوسط الحسابي
لا يوجد	التحفظ المحاسبي		8.623	8.682	7.682	5.637	10.324	الانحراف المعياري

تراوح متوسط درجة التحفظ المحاسبي الممارس في البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين قبل التعديل (2009-2013) بين -11.28 و 30.23، حيث نجد بأن البنك الوطني مارس درجة عالية من التحفظ مقارنة بالبنوك الأخرى -11.28 (المستحقات السالبة)، ونجد أن البنك الأكثر تحملاً من ممارسة التحفظ هو بنك العربي الاسلامي (AIP) حيث بلغت (نسبة المستحقات إلى الأرباح) درجة التحفظ المحاسبي لديه 30.23 وبلغت درجة التحفظ لجميع البنوك 6.27 وهي قيمة موجبة وبالتالي فإن القطاع البنكي الفلسطيني لم يكن يمارس التحفظ قبل تعديلات مدونة الحوكمة في العام 2014.

أما بخصوص الفترة ما بعد تعديل مدونة الحوكمة سنة 2014، وهي الفترة من (2015-2019) فقد وجد أن درجة ممارسة القطاع البنكي الفلسطيني للتحفظ المحاسبي قد وقعت بين -4.48 و 12.70 ووجد أن جميع البنوك لم تمارس التحفظ المحاسبي عدا بنك القدس والبنك الوطني، واحتفظ البنك الوطني الفلسطيني (NTB) بموقعه كأكثر البنوك الفلسطينية تحفظاً كما كان في السابق حيث بلغت درجة التحفظ لديه -4.48 وهي نفسها قيمة المستحقات السالبة ومن الملاحظ تخلي بنك فلسطين والبنك الإسلامي الفلسطيني عن ممارسة التحفظ المحاسبي.

عموماً نجد أن قطاع المصارف الفلسطينية لم يمارس درجة تحفظ بعد تعديلات مدونة الحوكمة سنة 2014 حيث بلغت درجة التحفظ المحاسبي للبنوك 1.93.

3. نموذج (Basu1997) المعدل و كما يعرف بأنه نموذج إستجابة الأرباح الغير متماثلة للأخبار لقياس درجة التحفظ المحاسبي، ويتم ذلك من خلال إستخدام معادلة الإنحدار التالية وفقا لما جاء في دراسة (Basu, 1997):

$$\frac{X_{it}}{P_{i,t-1}} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} \times DR_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

X_{it} : ربحية السهم للبنك i في السنة t .

$P_{i,t-1}$: سعر السوق لسهم البنك i في سنة t .

a_0 : ثابت معادلة الإنحدار.

R_{it} : العوائد السوقية على سهم البنك i في سنة t .

D : متغير وهمي يساوي (1) إذا كانت العوائد (R_{it}) سالبة و(0) إذا كانت العوائد موجبة.

β_0 : معامل إنحدار الأرباح على العوائد السوقية، وهو يقيس إستجابة الأرباح للأخبار الجيدة.

β_1 : معامل ميل إنحدار الأرباح على العوائد السوقية السالبة للأسهم، ويمثل معامل الإستجابة الإضافية للأخبار السيئة، حيث يقيس الزيادة في إستجابة الأرباح للأخبار السيئة عن الجيدة.

ε_{it} : هامش الخطأ، يمثل تلك المتغيرات العشوائية التي لا يقيسها النموذج.

وبما أن إستجابة الأرباح للأخبار السيئة عادة أكبر من إستجابتها للأخبار الجيدة، فإن ذلك يعني أن تزايد قيمة β_1 عن قيمة معامل الاستجابة للأخبار الجيدة β_0 ، وفي هذه الحالة فإن ذلك دليلا على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وفي حال العكس أي إذا زادت قيمة β_0 عن قيمة β_1 يدل على عدم ممارسة المصارف للتحفظ المحاسبي، وفي حال كانت قيمة β_1 موجبة فهذا يعتبر مؤشرا على إرتفاع درجة التحفظ المحاسبي الممارس في قطاع المصارف الفلسطينية، والعكس صحيح (Basu, 1997)، ويلاحظ من الجدول (3.5) عدم ممارسة القطاع المصرفي في فلسطين للتحفظ المحاسبي قبل وبعد تعديلات دليل الحوكمة.

جدول 6 رقم (3.5): معاملات نموذج الإنحدار الخطي الخاص بمعاملات Basu

قيم معاملات بازو	بعد التعديلات	قبل التعديلات
معامل $R_{i,t}$ (B0)	0.105	0.123
معامل $DR_{i,t} * R_{i,t}$ (B1)	-0.275	0.053

أكدت نتائج تحليل نموذج الإنحدار الخاص بـ Basu1997 المعدل، أن هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على ربحية السهم بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.270) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 27.0% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (ربحية السهم)، كما وأكدت النتائج أن قيمة معامل إسجابة الأرباح للعوائد السالبة (B_1) قد بلغ (-0.275) وهو غير دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعكس إنخفاض في درجة التحفظ المحاسبي لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف. أما فيما يخص قياس درجة التحفظ المحاسبي للمصارف قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، أثبتت النتائج أن هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على ربحية السهم، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.321)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 32.1% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (ربحية السهم)، كما وأكدت النتائج أن قيمة معامل إسجابة الأرباح للعوائد السالبة (B_1) قد بلغ (0.053) وهو غير دال إحصائياً، مما يؤكد إنخفاض في درجة التحفظ المحاسبي لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف. ويوضح الجدول (3.6) نتائج تحليل معادلة الإنحدار العكسي لنموذج Basu.

جدول 7 رقم (3.6): درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 المعدل للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية :

قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية			بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية			
الدالة الإحصائية	دالة الإختبار	معاملات الإنحدار	الدالة الإحصائية	دالة الإختبار	معاملات الإنحدار	
0.006	2.996	0.043	0.000	5.904	0.059	ثابت الإنحدار
0.609	0.518	0.011	0.901	-0.13	-0.003	$DR_{i,t}$
0.055	2.011	0.123	0.008	2.873	0.105	$R_{i,t}$
0.671	0.430	0.053	0.379	-0.89	-0.275	$DR_{i,t} * R_{i,t}$
0.567	معامل الارتباط		0.520	معامل الارتباط		
0.321	معامل التحديد R^2		0.270	معامل التحديد R^2		
4.097	قيمة اختبار F		3.207	قيمة اختبار F		
0.017	الدالة الإحصائية		0.040	الدالة الإحصائية		

ثانياً: قياس المتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية):

سيقوم الباحث بقياس القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة بسعر الإغلاق لتلك الفترة، حيث أن سعر الإغلاق للسهم يعبر عن القيمة السوقية العادلة لسهم البنك، ويتم الحصول عليه من خلال تقارير التداول في التقرير السنوي للمصارف والذي يتم نشره في بورصة فلسطين، أما بخصوص عدد الأسهم المصدرة والمصرح بها فيتم الحصول عليها من خلال رصيد رأس المال في قائمة التغير في حقوق الملكية حيث يظهر هذا الرصيد بقيمة إسمية تعادل دولاراً واحداً لكل سهم.

جدول 8 رقم (3.7): القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية "بالاف دولار" ومقرباً لاقرب خانة عشرية:

قبل تعديلات دليل الحوكمة							البنك
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2013	2012	2011	2010	2009	
56,335,1	388,732	480,000	400,660	348,000	340,000	375,000	BOP
7,601	44,465.1	56,027.5	43,585.7	39,091.4	36,546.3	46,801.5	AIP
719,586	45,150	77,000	48,115.7	38,658.2	36,817.3	25,158.8	ISB K
1,861,916	48,856	46,640	48,230	51,410	50,000.	48,000	PIB C
6,683,9	53,100	49,500	45,000	51,000	59,500	60,500	QUD S
616,811	33,972.8	58,361.9	44,888.1	23,001	21,806.3	21,806.3	NTB
		127,921.6	105,125.4	91,860.1	90,778.3	96,211.1	الوسط الحسابي
		172,809.8	144,793	125,912.6	122,770.3	137,367.1	الانحراف المعياري
بعد تعديلات دليل الحوكمة							البنك
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2019	2018	2017	2016	2015	
52,283	488,755	408,000	464000	530,000	516,773	525,000	BOP
930,973	109,823	144,362	117,750	132,000	77,500	77,500	AIP
31,737	121,161	141,680	136,900	148,350	106,875	72,000	ISBK
18,132	79,484	99,060	90,750	87,040	62,580	57,989	PIBC
241,890	117,861	142,472	157,113	144,957	73,260	71,500	QUDS
711,659	135,090	148,200	127,500	138,000	142,500	119,250	NTB
		180,629	182,335	196,725	163,248	153,873	الوسط الحسابي
		112,864	139,715	164,779	175,598	183,002	الانحراف المعياري

يلاحظ من الجدول (3.7) أن القيمة السوقية للمصارف الستة في الفترة التي سبقت التعديلات في دليل حوكمة المصارف الفلسطينية كانت أقل منها في الفترة اللاحقة للتعديلات، وفيما يخص فترة ما قبل التعديلات يلاحظ أن القيمة السوقية لبنك فلسطين هي الأعلى بالمقارنة مع المصارف الأخرى، أما فيما يخص فترة ما بعد التعديلات فمازالت القيمة السوقية لبنك فلسطين هي الأعلى. إضافة على ذلك، يلاحظ من خلال جدول (3.7) أن هناك تحسن ملحوظ على القيمة السوقية للمصارف الستة بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، فقد حقق البنك الوطني أعلى مقدار تحسن في القيمة السوقية (\$101,117,263)، تلاه بنك فلسطين (\$100,022,603)، ثم البنك الاسلامي الفلسطيني (\$76,011,011.40)، ثم البنك العربي الاسلامي (\$65,357,471.00)، ثم بنك القدس (\$64,760,583.8)، و أخيراً بنك الإستثمار (\$30,627,800).

ثالثاً: المتغير الوسيط: حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 (التعديلات).

كما سبق ذكره فسيتم التعامل مع هذا المتغير على أساس انه متغير وهمي له قيمتان، صفر للفترة التي سبقت الحوكمة، والقيمة 1 للفترة بعد تعديلات الحوكمة.

3.7 الأساليب الإحصائية

للإجابة عن فرضيات الدراسة، تم استخدام كلاً من الأساليب التالية:

1- أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)

سيتم إختبار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام نموذج الإنحدار الخطي الآتي:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad (i = 1,2, \dots, N; t = 1,2, \dots, T; j = 1,2, \dots, K)$$

حيث أن:

Y_{it} : المتغير التابع في النموذج للمصرف i ، خلال الزمن t .

B_{0i} : ثابت الإنحدار لكل منشأة i ، بإفتراض ثبات المقطع عبر الزمن.

B_j : معامل المتغير المستقل z .

X_{jit} : المتغيرات المستقلة وعددها z في المصرف i خلال الزمن t .

ε_{it} : الخطأ العشوائي في المصرف i ، خلال الزمن t .

ويمكن تحليل نموذج الإنحدار الخطي بإستخدام ثلاث طرق مختلفة وهي:

أولاً: نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يفترض هذا النموذج ثبات جميع معاملات النموذج (B_{i0}, B_j) عبر الزمن، بإفتراض أن تأثير الزمن ثابت، و يقوم هذا النموذج بتقدير معاملات المتغيرات المستقلة لكل المصارف (Cross Sections)، خلال السلسلة الزمنية المطلوبة، ويمكن كتابة نموذج الإنحدار التجميعي كما يلي:

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

حيث يفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، و يكون تباين الخطأ العشوائي ثابت. فإذا كانت خصائص المصارف ثابتة ومحددة لكل المصارف، يمكن إستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير هذا النموذج.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

يهدف هذا النموذج إلى تحديد سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (المصارف) بشكل مستقل، من خلال جعل المقطع (B_0) يتفاوت من منشأة إلى أخرى، حيث يسمح هذا النموذج بوجود إختلاف بين المصارف من خلال تقدير المقطع لكل منشأة، و يكون المقطع متغير بين المصارف وثابت عبر الزمن، مع بقاء

معاملات المتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية. و بالتالي يمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة (FEM) في هذا النموذج، أن المقطع (B_0) لكل منشأة لا يتغير عبر الزمن، وإنما يتغير فقط عبر المصارف.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model): في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، يتم افتراض أن الخطأ العشوائي (ε_{it}) يأخذ شكل التوزيع الطبيعي بوسط حسابي يساوي صفر، و تباين ثابت يساوي σ^2 . ولكي يكون تقدير معاملات النموذج (FEM) يتم افتراض أن تباين حد الخطأ متجانس لجميع البيانات المقطعية (المصارف)، ولا يوجد أي ارتباط ذاتي عبر الزمن لكل مجموعة من البيانات المقطعية في فترة زمنية محددة.

ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة العشوائية (REM) ملائماً في تقدير المعاملات في حالة عدم إكمال الفروض المذكورة سابقاً، حيث يقوم هذا النموذج بمعامل المقطع (B_{0i}) كمتغير عشوائي يأخذ وزن يساوي (μ)، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$B_{0i} = \mu + v_i$$

وبالتالي يمكن الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية (REM) كما يلي :

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير إلى الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية لكل منشأة، بحيث يحتوي النموذج على الخطأ المركب والذي يتكون من $v_i + \varepsilon_{it}$ ، بالتالي فإن الخطأ المركب يأخذ نفس خصائص الأخطاء العشوائية الأخرى، حيث تكون قيمة الوسط الحسابي صفر، والتباين ثابت و يساوي $\sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$ ، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-GLS). ولتحديد أي النماذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على إختبارين، الإختبار الأول الخاص بالمفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة (PRM & REM) من خلال إختبار مضاعف لاجرانج (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test)، فإذا كانت قيمة

الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي (PRM) هو الأكثر ملائمة للبيانات، بينما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيتم بعد ذلك إجراء الإختبار الثاني المتمثل بإختبار هوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية (FEM & REM)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات، بينما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (REM).

2- أساليب تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional Data)

تم استخدام إختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test) لفحص ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية قبل وبعد التعديلات.

تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

4.1 تمهيد:

بالإستناد إلى ما تم عرضه في الفصل السابق المتعلق بمنهجية الدراسة، يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسة دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ويحتوي هذا الفصل على إختبارات التحقق من صلاحيات البيانات للتحليل الإحصائي المتمثلة بإختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test) وإختبار إستقرار السلاسل الزمنية (Stationary Test) وإختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، وإختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation Test) وأخيراً إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) كما وتناول هذا الفصل إختبار فرضيات الدراسة بالإعتماد على نماذج البيانات الزمنية المقطعية (Panel data models) من أجل الوصول إلى النتائج، وذلك ليتسنى مناقشتها والتوصل إلى التوصيات المناسبة.

4.2 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي:

بدايةً، وقبل البدء بتحليل البيانات وإختبار الفروض، لا بد من التأكد من تحقق مجموعة من الشروط في بيانات الدراسة.

4.2.1 إختبار التوزيع الطبيعي (Normal distribution test):

تضمنت هذه الدراسة ستة نماذج لدراسة دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة 2009-2013 والفترة 2015-2019، وذلك بالإعتماد على عدة متغيرات تمثلت بالتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM قبل وبعد تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس المستحقات TACC/EBXT قبل وبعد تعديل

دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس (Basu 1997) المعدل قبل وبعد تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، والقيمة السوقية للمصارف قبل وبعد تعديل دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، من شروط صلاحية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data models) أن تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط تتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر الطبيعي أو غيرها من الطرق.

ولتحديد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام إختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk Test)، حيث يظهر من خلال جدول رقم (4.1) نتائج إختبار شابيرو-ويلك التي بينت أن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا المتغيرات الخاصة بالتحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس BTM بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، والتحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس TACC/EBXT بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، و عليه يجب إدخال دالة اللوغاريتم على المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي والمتمثلة بالتحفظ المحاسبي بمقياس BTM قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف وكذلك التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس TACC/EBXT قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف، القيمة السوقية قبل وبعد التعديلات والتحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس Basu 1997 قبل وبعد التعديلات وعليه أصبح بالإمكان إجراء اختبارات إختيار نماذج السلاسل الزمنية المقطعية المناسبة لبيانات الدراسة.

جدول 9 رقم 4.1 : إختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk Test) للمتغيرات الدراسة:

	بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية			قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية				
	التحفظ المحاسبي			التحفظ المحاسبي				
القيمة السوقية	Basu	TACC/EBXT	BTM	القيمة السوقية	Basu	TACC/EBXT	BTM	
التفرطح	1.780	3.678	0.327	0.594	1.963	3.678	1.753	-0.948
الالتواء	1.705	1.518	0.616	-0.299	2.307	1.518	3.393	-0.416
عدد المشاهدات	30	30	30	30	30	30	30	30
Zقيمة	0.656	4.65	0.976	0.952	0.564	4.65	0.749	0.851
الدلالة الإحصائية	0.000	0.00	0.719	0.190	0.000	0.00	0.000	0.001

4.2.2 إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationarity test):

قبل تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، لابد من التأكد من إستقرارية بيانات المتسلسلات الزمنية التي تمثل متغيرات الدراسة، وهذا بإستخدام إختبار يدكي-فيلر (Test Augmented Dickey-Fuller) (ADF)، في حين أن هذه الدراسة تتسم بدراسة دور التحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية في المصارف الفلسطينية على فترتين، الأولى الفترة التي تسبق تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية وهي الفترة الواقعة من 2009 حتى عام 2013، بينما الفترة الثانية التي تلي تعديلات دليل حوكمة المصارف وتتمثل في الفترة بين 2015 وحتى عام 2019، الذي يؤكد أن المدة الزمنية في كل فترة تمثل 5 سنوات، في حين أن الدراسة شملت 6 مقاطع (المصارف التي شملتها الدراسة)، أكد Phillips et al. (2000) على إمكانية عدم دراسة إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في حال كانت عدد المقاطع أكبر من عدد سنوات الدراسة، في حين قام الباحث بدراسة إستقرار بيانات المتسلسلات الزمنية قيد الدراسة كما هو موضح في جدول رقم (4.2)، حيث أكدت نتائج الدراسة إستقرارية كل من لوغريتم التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT قبل التعديلات، التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT بعد التعديلات، و التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM في الفترة الثانية، و عدم إستقرارية (وجود جذر وحدة) المتغيرات الأخرى.

جدول 10 رقم 4.2: نتائج إختبار ديكي-فيلر لإختبار إستقرارية بيانات الدراسة:

بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية			قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		
الدلالة الاحصائية	قيمة ت	متغيرات الدراسة	الدلالة الاحصائية	قيمة ت	متغيرات الدراسة
0.015	2.177	التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM	0.965	- 1.817	اللوغريتم (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM)
0.000	7.184	التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT	0.000	4.587	اللوغريتم (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT)
0.993	- 2.449	اللوغريتم (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu (1997)	0.993	- 2.449	اللوغريتم (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu (1997)
0.115	1.202	اللوغريتم (القيمة السوقية للمصارف)	0.980	- 2.045	اللوغريتم (القيمة السوقية للمصارف)

4.2.3 إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)

يُعد التداخل الخطي (Multicollinearity) من الشروط التي يجب التأكد منها بعد إختبار التوزيع الطبيعي و إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لأي نموذج يراد دراسته بحيث أن حدوث التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى وجود تضخم في النموذج وعدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع، وعليه يتم قياس التداخل الخطي بطريقتين الأولى إحتساب معامل تضخم التباين (Variance inflation factor) والثانية قياس معامل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج الواحد، و قد بين (Gujarati (2010) بأن الحصول على قيمة VIF أعلى من 10 يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المقصود، كما وأكد (Kennedy (1985) بأن الحصول على قيمة معامل إرتباط بين متغيرين من المتغيرات المستقلة في نموذج واحد أعلى من 0.8 يشير أيضا على وجود مشكلة التعدد الخطي.

ومن خلال فرضيات الدراسة فإن عدد المتغيرات المستقلة في كل نموذج متغير مستقل واحد، بالتالي لا داعي لدراسة التداخل الخطي، علاوة على ذلك جدول رقم (4.3) يوضح معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة، كما و يوضح قيمة VIF لكل متغير مستقل و التي تساوي واحد صحيح.

جدول 11 رقم 4.3 أ- إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة :

قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية					المتغيرات
VIF	لو (القيمة السوقية للمصارف)	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس ((BASU 1997))	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس (TACC/EBXT)	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس (BTM	
				1	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس (BTM
1			1	0.673**	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس (TACC/EBXT
1		1	0.262	0.069	لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس ((BASU 1997))
1	1	-0.368*	-0.659**	-0.930**	لو (القيمة السوقية)

جدول 12 رقم 4.3 ب: إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة :

بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية					المتغيرات
VIF	لو (القيمة السوقية للمصارف)	لو (التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس (BASU 1997))	التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس TACC/EBXT	التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس BTM	
				1	التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس BTM
1			1	0.258	التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس TACC/EBXT
1		1	0.232	-0.481**	لو (التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس (BASU 1997))
1	1	0.2964	-0.228	-0.511**	لو (القيمة السوقية)

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.10)$ ؛ ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ لو : اللوغاريتم

4.2.4 إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير حقيقي نتيجة ذلك الارتباط، ولتحقق من ذلك تم استخدام إختبار ولد-ريدج (Wooldridge Test)، حيث أظهرت النتائج في جدول (4.4) أن النموذج الأول الخاص بدراسة أثر التحفظ المحاسبي مقياساً بمقياس BTM على القيمة السوقية للمصارف قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يدعي إلى حل هذه المشكلة بإستخدام خاصية Rogers (1993) Robust Stander Error، في حين أن النماذج الأخرى لا تعاني من مشاكل في الارتباط الذاتي.

جدول 13 رقم 4.4 : اختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة:

بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		النموذج الخاص بدراسة
الدلالة الاحصائية	قيمة F	الدلالة الاحصائية	قيمة F	
0.068	5.408	0.001	79.901	أثر التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM على القيمة السوقية
0.690	0.179	0.185	2.36	أثر التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT على القيمة السوقية

4.2.5 إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الإفتراضات الهامة للانحدار الخطي (Homoskedasticity)، وللتحقق من ذلك الفرض تم استخدام إختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan/Cook-Weisberg)، حيث أظهرت النتائج ثبات تباين الأخطاء العشوائية، بحيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لجميع نماذج الدراسة أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، مما يعني أن جميع النماذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

جدول 14 رقم 4.5 : اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة:

بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		النموذج الخاص بدراسة
الدلالة الاحصائية	χ^2	الدلالة الاحصائية	χ^2	
0.810	0.06	0.292	1.11	أثر التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM على القيمة السوقية
0.634	0.23	0.323	0.98	أثر التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT على القيمة السوقية
0.694	0.15	0.054	7.74	أثر التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu 1997 على القيمة السوقية

4.3 الإختبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة:

تضمن القسم السابق صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وفي هذا القسم يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة على التوالي:

1. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الأولى على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام إختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، كما هو موضح في جدول رقم (4.6)، حيث أكدت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة السوقية للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية. كما وأكدت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية في القيمة السوقية لكل مصرف على حدا قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، حيث أظهرت النتائج أن القيمة السوقية للمصارف بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف.

جدول 15 رقم 4.6: نتائج إختبار الفروق في متوسط القيمة السوقية للمصارف قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

نتائج اختبار مان-وتني			بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة اختبار مان-وتني	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.000	-4.66	135	175362088.7	146866463.9	102379300.0	132454541.4	SAMPLE
نتائج اختبار مان-وتني							
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة اختبار مان-وتني	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.032	-2.19	2.00	52282978.3	488754603	56335149.95	388732000	BOP
0.009	-2.62	0.00	30972577.1	109822545.6	7600997.0	44465074.6	AIP
0.016	-2.40	1.00	31736733.1	121161000.0	19585990.3	45149988.6	ISBK
0.009	-2.61	0.00	18131574.0	79483800.0	1861915.7	48856000.0	PIBC
0.009	-2.61	0.00	41890473.6	117860583.8	6683935.96	53100000.0	QUDS
0.009	-2.62	0.00	11659352.5	135090000.0	16810681.1	33972737.0	NTB

2. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بالنماذج الثلاث (BTM, TACC/EBXT and Basu1997) للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية ". ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية الخاصة بنموذج BTM:

تنص هذه الفرضية الفرعية على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام إختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، كما هو موضح في جدول رقم (4.7)، حيث أكدت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية. كما وأكدت النتائج الموضحة في جدول (4.7)، أن درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف.

إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية في كلٍ من بنك فلسطين، البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني، والبنك الوطني، حيث أظهرت النتائج أن درجة التحفظ المحاسبي لهذه المصارف بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف، عدا بنك فلسطين، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية في كلٍ من بنك القدس و بنك الإستثمار.

جدول 16 رقم 4.7 : نتائج إختبار الفروق في متوسط درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

نتائج إختبار مان-وتني			بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		البنك
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة إختبار مان-وتني	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.002	-3.15	237.0	0.18	0.88	0.32	1.09	SAMPLE
نتائج إختبار مان-وتني			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البنك
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة إختبار مان-وتني					
0.009	-2.61	0.00	0.17	0.83	0.06	0.50	BOP
0.009	-2.61	0.00	0.07	0.88	0.16	1.25	AIP
0.028	-2.19	2.00	0.11	0.85	0.24	1.23	ISBK
0.117	-1.57	5.00	0.13	1.13	0.09	1.32	PIBC
0.249	-1.15	7.00	0.23	0.91	0.25	1.06	QUDS
0.009	-2.61	0.00	0.05	0.70	0.16	1.20	NTB

ت- النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية الخاصة بنموذج المستحقات:

تنص هذه الفرضية على " لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام إختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، كما هو موضح في جدول رقم (4.8)، حيث أكدت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.337) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.

إضافة إلى ذلك، أظهرت عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية في كل المصارف التي تم دراستها، كما وأظهرت النتائج أن درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT للمصارف قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية أعلى منها بعد التعديلات في كل من بنك فلسطين، بنك الإستثمار، البنك الوطني، وبنك القدس. في حين أن البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني، لم يمارسا اي تحفظ سواء قبل او بعد التعديلات، حيث ظهرت قيمة الستحقات بالموجب وهو دليل على إرتفاع الأرباح عن التدفقات النقدية.

جدول 17 رقم 4.8: نتائج إختبار الفروق في متوسط درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

نتائج إختبار مان-وتني			بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية		
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة إختبار مان-وتني	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.337	-0.96	385.0	8.75	1.93	35.34	6.27	SAMPLE
نتائج إختبار مان-وتني			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
الدلالة الإحصائية	Z	قيمة إختبار مان-وتني					
0.602	-0.522	10.00	6.18	0.003	3.68	-1.245	BOP
0.917	-0.104	12.00	5.29	12.70	66.42	30.23	AIP
0.917	-0.104	12.00	1.75	4.14	44.70	29.52	ISBK
0.917	-0.104	12.00	13.25	0.72	11.00	-2.04	PIBC
0.754	-0.313	11.00	4.71	-1.49	15.67	-7.59	QUDS
0.175	-1.358	6.000	8.06	-4.48	9.53	-11.28	NTB

ج- النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية الخاصة بنموذج Basu1997:

تنص هذه الفرضية الدراسة الرئيسية على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 المعدل للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

أظهرت نتائج إختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، كما هو موضح في جدول رقم (4.9)، حيث أكدت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 المعدل للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى معنوية

(0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية. كما وأكدت النتائج أن درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 المعدل للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف.

جدول 18 رقم 4.9 نتائج اختبار الفروق للتحفظ المحاسبي مقاساً بنموذج Basu1997 في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

نتائج اختبار مان-وتني		بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية	قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية	B_1
الدالة الاحصائية	Z			
0.000	-7.681	-0.75	0.053	

3. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة على "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية" ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان سيتم دراستهما على التوالي و تنص كل منهما على:

أ- "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية"

ب- "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية"

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (أ) من خلال النموذج الأكثر ملائمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال

إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الاختبار على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهذا الإختبار أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، في الخطوة الثانية لإختبار النموذج الأنسب للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية الأولى تم استخدام إختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أكدت نتائج إختبار هوسمان أن النموذج الأنسب لإختبار فرضية الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$).

أشارت النتائج الواردة في جدول (4.10) إلى وجود دور ايجابي لدرجة التحفظ المحاسبي المقاسة بمقياس *BTM* في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية (حيث اثبتت الاختبارات وجود أثر سلبي لمقياس *BTM* على القيمة السوقية، وبما ان العلاقة بين درجة التحفظ ونسبة *BTM* عكسية فهذا يعني ان العلاقة بين التحفظ و القيمة السوقية طردية "إيجابية") (Beaver & Ryan, 2000)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 56.75%.

جدول 19 رقم 4.10 : نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس بمقياس *BTM* على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل التعديلات:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared. Error)	قيمة ت (t statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	17.98617	0.0178376	1008.33	0.00
لو(التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس <i>BTM</i>)	-1.270212	0.4644414	-2.73	0.041
إختبار معامل لاجرنج	$\chi^2(1) = 10.78$	0.001	قيمة ف	7.48
إختبار هوسمان	$\chi^2(1) = 20.40$	0.000	الدلالة الاحصائية للنموذج	0.041
عدد المقاطع (المصارف)	6		التحديد معامل (R^2)	0.5675
عدد المشاهدات	30			

لو : اللوغاريتم

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (ب) من خلال النموذج الأكثر ملائمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الإختبار على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، في الخطوة الثانية لإختبار النموذج الأنسب للإجابة عن فرضية الدراسة تم إستخدام إختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أكدت نتائج إختبار هوسمان أن النموذج الأنسب لإختبار فرضية الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$).

أشارت النتائج الواردة في جدول (4.11) إلى وجود دور إيجابي لدرجة التحفظ المحاسبي المقاسة بمقياس BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 19.66%.

جدول 20 رقم 4.11: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاسا ب BTM على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات الحوكمة:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared. Error)	قيمة z (z statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	20.1292	0.3178159	63.34	0.000
التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس BTM	-1.56377	0.2097878	-7.45	0.000
إختبار معامل لاجرنج	$x^2(1) = 51.43$	0.001	قيمة ف	55.56
إختبار هوسمان	$x^2(1) = 0.010$	0.914	الدلالة الاحصائية للنموذج	0.000
عدد المقاطع	6			
عدد المشاهدات	30		تحديد معامل (R^2)	0.1966

لو: اللوغاريتم

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الخامسة قدرة التحفظ المحاسبي مقاسا بمقياس BTM على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين قد كانت قبل التعديلات

56.75% اما بعدها فقد انخفضت إلى 19.66%. وأن الأثر الايجابي للتحفظ على القيمة السوقية في كلا الفترتين.

4. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الرابعة:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة على "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان سيتم دراستهما على التوالي و تنص كل منهما على

أ. " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

ب. " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية :

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (أ) من خلال النموذج الأكثر ملائمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الإختبار على أن النموذج التجميعي هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهذا الإختبار أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول (4.12) وجود أثر سلبي لمقياس TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية، وبما ان الأثر بين نسبة المستحقات إلى الأرباح ودرجة التحفظ عكسية بحيث كلما انخفضت هذه النسبة فان درجة التحفظ ترتفع، وبذلك فانه يوجد دور ايجابي للتحفظ المحاسبي مقاساً بنموذج المستحقات TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل تعديلات دليل الحوكمة وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 43.4%.

جدول 21 رقم (4.12): نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل تعديلات الحوكمة:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared.) (Error)	قيمة ت (t statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	18.41519	0.2338147	78.76	0.00
لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT)	-0.2515777	0.0829314	-3.03	0.001
إختبار معامل لاجرنج	$x^2(1) = 0.38$	0.0.2697	قيمة ف	9.20
التحديد معامل (R^2)	0.434		الدلالة الاحصائية للنموذج	0.010

لو: اللوغريتم

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (ب) من خلال النموذج الأكثر ملاءمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الإختبار على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، في الخطوة الثانية لإختبار النموذج الأنسب للإجابة عن فرضية الدراسة تم إستخدام إختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية، حيث أكدت نتائج إختبار هوسمان أن النموذج الأنسب لإختبار فرضية الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)

أشارت النتائج الواردة في جدول (4.13) إلى وجود أثر سلبي لمقياس TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.10$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية عن مستوى دلالة ($\alpha = 0.10$) وقبولها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما ان الأثر بين نسبة المستحقات إلى الأرباح ودرجة التحفظ عكسية بحيث كلما انخفضت هذه النسبة فان درجة التحفظ ترتفع، وجود دور إيجابي لدرجة التحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل الاحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة TACC/EBXT في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 4.4%.

جدول 22 رقم (4.13): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لأثر التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة TACC/EBXT على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد تعديلات الحوكمة:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared. Error)	قيمة z (z statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	18.77095	0.0472907	396.93	0.000
ل(التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT)	-0.0128454	0.0068266	-1.88	0.073
إختبار معامل لاجرنج	$\chi^2(1)$ = 42.40	0.000	قيمة ف	3.54
إختبار هوسمان	$\chi^2(1)$ = 0.010	0.9165	الدلالة الاحصائية	0.0726
عدد المقاطع	6		للمنموذج	
عدد المشاهدات	30		ديد معامل (R^2)	0.0440

لو: اللوغاريتم

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية السادسة أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الخاص بدراسة أثر درجة التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية قبل تعديلات دليل الحوكمة للمصارف الفلسطينية بلغ 43.4%، وهذا يعني ان التحفظ المحاسبي لديه القدرة على تفسير 43.4% من الاختلاف الحاصل فب القيمة السوقية، بينما انخفضت لاحقاً لتعديلات الحوكمة إلى نسبة 4.4%، ويعزوا الباحث ذلك إلى ان التعديلات اضفت إلى الحوكمة المصرفية المزيد من الفاعلية في ضبط العلاقات داخل المصارف و الحد من مشكلة الوكالة مما ادى إلى تخفيض مقدرة التحفظ على تفسير التباين الحاصل.

5. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الخامسة:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الخامسة على "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية"

ينبثق من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان سيتم دراستهما على التوالي و تنص كل منهما على

أ- " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

ب- " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية "

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (أ) من خلال النموذج الأكثر ملائمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الإختبار على أن النموذج التجميعي هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهذا الإختبار أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$).

أشارت النتائج الواردة في جدول (4.14) إلى وجود أثر سلبي لدرجة التحفظ المحاسبي المقاسة بمقياس Basu1997 المعدل على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وبذلك فانه يوجد دور عكسي للتحفظ المحاسبي في التأثير على القيمة السوقية للمصارف قبل تعديلات الحوكمة، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 13.57%.

جدول 23 رقم 4.14: نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس بمقياس Basu1997 المعدل على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قبل تعديلات الحوكمة:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared. Error)	قيمة ت (t statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	17.49007	0.0773475	226.12	0.00
التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس Basu1997	-0.0726476	0.0382291	-1.90	0.07
إختبار معامل لاجرنج	$x^2(1) = 0.03$	0.435	قيمة ف	2.54
التحديد معامل (R^2)	0.1357		الدلالة الاحصائية للنموذج	0.070

لو: اللوغاريتم

للإجابة عن فرضية الدراسة الفرعية (ب) من خلال النموذج الأكثر ملائمة، تم الإعتماد على إختبارين، الإختبار الأول للإختبار بين النموذج التجميعي (PRM) و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) من خلال إختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث أكدت نتائج الإختبار على أن النموذج التجميعي هو الأفضل حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهذا الإختبار أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha=0.05$).

أشارت النتائج الواردة في جدول (4.15) إلى عدم وجود دور لدرجة التحفظ المحاسبي المقاسة بمقياس *Basu1997* المعدل في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية وبذلك نقبل الفرضية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف بمقدار 8.8%.

جدول 24 رقم 4.15: نتائج نموذج التجميعي (PRM) لأثر التحفظ المحاسبي المقاس بمقياس *Basu1997* المعدل على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية بعد التعديلات:

المتغير التابع : لو (القيمة السوقية)				
المتغيرات	معامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Stared. Error)	قيمة ت (t statistic)	الدلالة الاحصائية (Sig.)
ثابت الإنحدار	18.6952	0.1215307	153.83	000.0
لو (التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس <i>Basu1997</i> المعدل)	0.0894098	0.0600667	1.49	0.150
إختبار معامل لاجرنج	$\chi^2(1) = 1.70$	0.0962	قيمة ف	2.22
التحديد معامل (R^2)	0.088		الدلالة الاحصائية للمنموذج	15020.

لو : اللوغاريتم

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية السادسة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يفسر قدرة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية قد كانت قبل تعديلات دليل الحوكمة 13.6%، ثم أصبحت بعدها 8.8%.

يلخص الجدول (4.16) التغيرات الحاصلة في العلاقة (الانتر) بين التحفظ المحاسبي مقاساً بمقاييس (BTM, TACC/EBXT & Basu 1997) حيث يظهر معامل الارتباط ومحدد القدرة التفسيرية للمتغير المستقل في تفسير التباينات الحاصلة للقيمة السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول 25 رقم (4.16) ملخص الأثر بين التحفظ المحاسبي و القيمة السوقية في ظل تعديلات الحوكمة:

بعد التعديلات		قبل التعديلات		الفترة
R^2	معامل الارتباط	R^2	معامل الارتباط	نماذج التحفظ
0.196	-1.563	0.567	-1.270	BTM
0.044	-0.013	0.434	-0.251	TACC/EBXT
0.088	0.89	0.136	-0.073	Basu 1997

4.4 نتائج الدراسة و مناقشتها مع الدراسات السابقة

1. الفرق في القيمة السوقية قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف في فلسطين

أظهرت الدراسة وجود فرق ذو دلالة إحصائية في القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، حيث كانت القيمة السوقية للمصارف بعد التعديلات أعلى منها قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى العامل الزمني الذي أدى إلى تراكم الأرباح وبالتالي زيادة القيمة السوقية، وكذلك إلى تعديلات الحوكمة التي أدت إلى زيادة الكفاءة في الأداء بشكل عام، مما ساهم في التأثير إيجاباً على القيمة السوقية، وقد إتفق مع الباحث في ذلك دراسة (النجار وعقل، 2016) وكذلك (خليل والعزاني، 2017).

2. الفرق في درجة التحفظ المحاسبي قبل و بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف في فلسطين:

أظهرت الدراسة وجود فرق ذو دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي المقاس بمقياسي BTM و Basu1997 للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، حيث كانت درجة التحفظ المحاسبي للمصارف قبل التعديلات أعلى منها بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف.

في حين أكدت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي مقاساً بمقياس TACC/EBXT (نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل الأرباح غير العادية والاحداث غير المستمرة) قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان التحفظ المحاسبي يعتبر اداة لحل مشكلة الوكالة والتي تنخفض في حالة وجود نظام حوكمة فعال وقوي، ويتفق مع هذه النتيجة (محسن، 2016) الذي اشار إلى وجود أثر عكسي بين آليتي مجلس الإدارة وملكية الإدارة مع التحفظ المحاسبي، وكذلك (Chi et al, 2009) الذي أشار إلى ان "بنية حوكمة ضعيفة تميل لممارسة تحفظ أعلى" ويدل ذلك على ان التعديلات في حوكمة المصارف الفلسطينية عملت على تخفيض التحفظ في هذا القطاع. بينما اختلفت هذه الدراسة مع كل من دراسة (قضاة وكبيسي، 2016) التي اشارت إلى عدم وجود أثر بين التحفظ والحوكمة، وكذلك دراسة (ابو جراد، 2015) التي اشارة إلى وجود أثر ايجابية بينهما.

3. دور التحفظ المحاسبي المقياس وفق BTM في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

أظهرت الدراسة وجود دور إيجابي للتحفظ المحاسبي وفقا لنموذج BTM الممارس في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في التأثير على القيمة السوقية للمصارف وذلك قبل وبعد تعديلات دليل الحوكمة، وقد كان هذا الأثر بعد التعديلات أعلى منه قبلها، أما بخصوص قدرة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية للمصارف قبل تعديلات الحوكمة أعلى منه بعدها، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى التعديلات التي أدخلت على دليل حوكمة المصارف الفلسطيني ودخول عوامل أخرى أكثر صلة بالقيمة السوقية، و يتفق مع هذه النتيجة كل من (النجار، 2014) و(ابو حميدة، 2017)، و(سعدالدين، 2014).

4. دور التحفظ المحاسبي المقياس وفق نموذج المستحقات (TACC/EBXT) في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية:

أظهرت الدراسة وجود دور إيجاب للتحفظ المحاسبي المقياس وفقا لنموذج المستحقات (TACC/EBXT) الممارس في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في التأثير على القيمة السوقية للمصارف قبل وبعد تعديلات دليل حوكمة المصارف وكان هذا الأثر قبل التعديلات اعلى منه بعدها، ويتفق مع هذه النتيجة الايجابية عدد كبير من الدراسات من بينها (النجار، 2016) و(Xu et al, 2012)، وبخصوص قدرة درجة التحفظ المحاسبة على تفسير التباين في القيمة السوقية قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها بعد التعديلات، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان التعديلات التي اجريت على الحوكمة قد خفضت درجة التحفظ المحاسبي الممارس لدى المصارف الفلسطينية، ويتفق مع هذه النتيجة (ابوجراد، 2015) و(محسن، 2016).

5. دور التحفظ المحاسبي المقياس وفقا لنموذج Basu 1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في ظل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية

أظهرت الدراسة وجود دور سلبي للتحفظ المحاسبي المقياس وفقا لنموذج Basu 1997 في التأثير على القيمة السوقية للمصارف قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف، ويتفق مع هذه الدراسة (عبد

الزهرة، 2017) الذي خلص في دراسته إلى وجود أثر عكسي للتحفظ على القيمة السوقية. كما وأكدت الدراسة عدم وجود أثر لدرجة التحفظ المحاسبي المقاس بمقاس Basu 1997 للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة السوقية للمصارف بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف، ويتفق مع هذه النتيجة الباحث (شهيد وعبس، 2017) الذي اشار إلى عدم وجود دور للتحفظ المحاسبي في تعزيز جودة الأرباح التي تؤدي بالمحصلة إلى تعزيز القيمة السوقية للمنشآت.

وبالإشارة إلى قدرة درجة التحفظ المحاسبي على تفسير التباين في القيمة السوقية فقد كانت قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها بعد التعديلات، ويفسر الباحث ضعف تفسير التحفظ للقيمة السوقية بعد التعديلات، بأن هذه التعديلات ادت إلى وجود حوكمة قوية وهو امر يقود إلى تخفيض درجة التحفظ، ويتفق حسب ما ورد في دراسة (Chi et al, 2009) الذي اشار إلى ان "بنية حوكمة ضعيفة تميل لممارسة تحفظ اعلى" ويدل ذلك على ان التعديلات في حوكمة المصارف الفلسطينية عملت على تخفيض التحفظ في هذا القطاع.

بينما اختلفت هذه الدراسة مع كل من دراسة (قضاة وكبيسي، 2016) التي أشارت إلى عدم وجود أثر بين التحفظ والحوكمة، وكذلك دراسة (ابو جراد، 2015) التي اشارت إلى أن الشركات التي تعمل في بيئات ذات نظم قانونية قوية تكون أكثر تحفظاً من غيرها، ودور التحفظ في تعزيز قيمة المصارف من خلال تخفيض تكاليف الاقتراض.

4.5 الاستنتاجات:

يمكن تلخيص الإستنتاجات التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

1. فيما يخص تحقيق الهدف الأول الذي تم قياسه من خلال الفرضية الرئيسية الأولى، فقد وجد الباحث أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في القيم السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث وجدت الدراسة أن القيم السوقية بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف أعلى منها قبل التعديلات.

2. أما بخصوص الهدف الثاني و الذي تم قياسه من خلال الفرضية الثانية والتي تتفرع الى ثلاث فرضيات فرعية واحدة لكل نموذج من نماذج قياس التحفظ المحاسبي وهي على التوالي نموذج القيمة الدفترية الى السوقية ونموذج المستحقات ونموذج Basu97، وجد الباحث مايلي:
أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لنموذج BTM حيث أن درجة التحفظ المحاسبي بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 أعلى منه قبل التعديلات.

ب. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لنموذج المستحقات TACC/EBXT.

ج. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج Basu حيث كانت درجة التحفظ قبل تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 أعلى منها بعد التعديلات.

3. أما بخصوص تحقيق الهدف الثالث للرسالة والمتعلق بالتعرف على دور التحفظ المحاسبي الممارس في المصارف الفلسطينية في التأثير على القيمة السوقية لهذه المصارف، وهو الهدف الذي تم قياسه من خلال فرضيات الدراسة الثالثة والرابعة والخامسة فقد وجد الباحث ما يلي:

اولاً: وجدت الدراسة أن هناك دوراً إيجابياً للتحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج BTM في التأثير على القيم السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وقد كان هذا الدور بعد تعديلات دليل الحوكمة أعلى منه قبلها.

ثانياً: وجدت الدراسة أن هناك دوراً إيجابياً للتحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج المستحقات TACC/EBXT في التأثير على القيم السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وقد كان هذا الدور قبل تعديلات دليل الحوكمة أعلى منه بعدها

ثالثاً: وجدت الدراسة أن هناك دوراً سلبياً للتحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج Basu97 المعدل في التأثير على القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وذلك في الفترة التي سبقت تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية 2014 بينما انعدم هذا الدور في الفترة اللاحقة للتعديلات.

4.7 التوصيات:

1. إستنادا إلى نتائج الدراسة التي أظهرت إنخفاضاً في درجة التحفظ المحاسبي بعد تعديلات دليل حوكمة المصارف الفلسطينية، يوصي الباحث الجهات الناظمة للقطاع المالي (سلطة النقد) بزيادة الإهتمام بالتحفظ المحاسبي.
2. تعزيز الرقابة على السياسات المالية المتبعة في المصارف الفلسطينية للحيلولة دون التلاعب بهذه السياسات منعاً للمغالاة في تقاريرها المالية مما يضيف موثوقية أعلى على هذه التقارير ويضمن ممارسة درجة تحفظ معقولة.
3. حث الجهات المعنية لإصدار تشريعات ملزمة بخصوص تطبيق التحفظ المحاسبي في المصارف الفلسطينية عند إعداد التقارير المالية لما للتحفظ من أهمية في إضفاء موثوقية أعلى على التقارير المالية وتعزيزاً لمصداقيتها.
4. إلزام المدقق الخارجي في عقد التدقيق إبداء رأيه في درجة التحفظ المحاسبي الممارس لدى المصارف الفلسطينية وربطها بمخاطر المبالغة في النتائج السنوية لهذه المصارف، وذلك لما وجدته الباحث من إنخفاض في ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.
5. ضرورة تشجيع إدارات المصارف الفلسطينية على بذل جهد إضافي للحفاظ على درجة تحفظ معقولة وخصوصاً إدارات الإسلامي العربي والإسلامي الفلسطيني وبنك الإستثمار الفلسطيني.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو الخير، مدثر (2008) "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع1، مصر.
2. أبو حميدة، أشرف محمد (2017). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة، فلسطين.
3. أبو خزانه، إيهاب (2011) " أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
4. أبو دغيم، أحمد عبد الحكيم (2018) "أثر تطبيق آليات الحوكمة على قرارات الإستثمار في رأس المال الفكري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة، فلسطين.
5. أبو هديب، سلمان خالد (2018) أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الاصول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.
6. أبو جراد، رجب (2015) "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. أسعد، محمد العماد (2015) "أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
8. إقبال، عمر والقضاة، مأمون (2014) "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي : دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، مج 28، ع4، فلسطين.

9. بازل،(2012) "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" ترجمة الى العربية صندوق النقد العربي،2014.
10. التميمي، أرشد فؤاد، "الاسواق المالية اطار التنظيم وتقييم الادوات، الطبعة العربية، عمان، الاردن، اليازوري للطباعة، 2010.
11. ثابت،علال و عامري،محمد (2018) "واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (2)، العدد (2)، صفحة (116-132).
12. الجارجي، هاني (2013) "دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية"، مجلة المدير الناجح، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة السويس، مصر.
13. حمد، آمنة خميس، والمومني محمد عبدالله (2018). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 14، العدد 1، ص 81-107.
14. حمدان علام (2012)، تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 23، عدد2، ص 253-284.
15. خليل، عبدالرحمن و العزاني، محمد (2017)، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الارباح، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، مجلد 7، عدد 26، مصر
16. الداغور، جبر ابراهيم وعابد، محمد نواف (2013): "مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة"، دراسة منشورة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين، مجلد 15، عدد 1، ص 243-280.
17. الزبيدي، فراس خضير، "العلاقة بين العائد والمخاطرة واثرها في القيمة السوقية للاسهم"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014.

18. زياد، هدى سلمان، "تأثير جودة الأرباح في القيمة الحقيقية للاسهم وقيمة الشركة دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور، مجلة التقني، المجلد 29، العدد 1، 2016.

19. سعد الدين، إيمان (2014) "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA.

20. سليمان، أحمد (2012) "دراسة اختبارية لفاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح منظمات الأعمال في سوق الأوراق المالية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، ع2، مصر.

21. شتيوي، أيمن (2010) "تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهممة بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصري"، مجلة الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مج59، ع4، السعودية.

22. الشراوي، منى (2013) "إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع1، مصر.

23. شهيد، رزان، وعبس فاطمة (2015). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 42، 134-142

24. شويكار، محمد ناجي (2014). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد 8، العدد 2، القاهرة، مصر.

25. الصراوي، محمد داود (2019) "أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

26. صهيون، حسن سعيد،(2015) "مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

27. عبد الزهرة، كزار سليم (2017) "ممارسة التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 14، العدد3، العراق.

28. عبد المجيد، حميده (2011) "قياس مستوى التحفظ المُحاسبِي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري - دراسة نظرية وتطبيقية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 15، ع1، مصر.

29. عبد الملك، أحمد رجب (2012). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة في السوق المالي المصري: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 15، العدد 1، ص 1-54.

30. عبيد، إيمان محمد (2017). أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.

31. عوض، آمال (2010) "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المُحاسبِي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع2، مصر.

32. قباجة، عدنان وحامد،مهند والشقاقي،ابراهيم (2008) "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين" معهد ماس، رام الله ، فلسطين.

33. الكبيسي، عبد الستار والقضاة، ليث (2016) "تطوير نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان- الأردن.

34. محسن، حسين جليل (2016)، بعنوان: "تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المُحاسبِي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

35. المياح، شيماء و البناء، زينب (2019) "قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية 2005-2017، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15 العدد 61، ص172-199.

36. النجار، جميل (2014)، "قياس مستوى التَّحْفُظ المُحَاسَبِي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (17)، العدد (2)، الأردن.

37. النجار، جميل (2014)، "قياس مستوى التَّحْفُظ المُحَاسَبِي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (17)، العدد (2)، الأردن.

38. النجار، جميل وعقل علي (2016)، "قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية، المجلد 4 العدد 2، فلسطين.

39. النعيمي، عدنان تايه ذياب، "طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة دراسة مقارنة في سوق العراق وسوق عمان للاوراق المالية"، مجلة كلية المأمون، العدد 31، 2018.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-Harris, M. (2002), The Role Of Accounting Conservatism In Mitigating Bond Holder – Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Dept. Cost, **The Accounting Review**, Vol. (77), Pp. 867-890.
2. AlAttar Mohamad, Altal Abdel.R and Ali Haitham, (2016), Measuring the Conservatism Level in the Accounting Policies and Its Effect on the Financial Information Disclosure Quality in the Jordanian Commercial Banks, *Journal of Management and Sustainability*; Vol. 6, No. 3; ISSN 1925-4725 E-ISSN 1925-4733.
3. Anand, Zianee (2017) The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation, *Middle East Comprehensive Journal For Education And Science Publications (MECSJ)* ISSUE (1) , Jan (2017) ISSN : 2616-9185
4. Ararat, Melsa and Black, Bernard S. and Yurtoglu, B. Burcin, (2016) **The Effect of Corporate Governance on Firm Market Value and Profitability: Time-Series Evidence from Turkey**, *Emerging Markets Review*, Vol. 30, 2017, ECGI - Finance Working Paper, 2013, Northwestern Law & Econ Research Paper No. 13-19, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2703715> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2703715>

5. Balakrishnan, Karthik and Watts, Ross L. and Zuo, Luo, (2011) **The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis**. Journal of Business Finance and Accounting, Forthcoming, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1952722> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1952722>.
6. Basu, S., (1997), “**The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings**”. Journal of Accounting and Economics, Vol. (24), PP. 3-37.
7. Beaver, W.H. and S.G. Ryan. 2000. "**Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-market Ratio to Predict Book Return on Equity**". Journal of Accounting Research, Vol. (38) ,pp.127-148.
8. Caskey, J. & Laux, V. (2015): **Corporate governance, accounting conservatism and manipulation**, University of California at Los Angeles, Anderson school of management and university of Texas at Austin, Department of accounting.
9. Chi, W., Liu, C. and Wang, T. (2009) ‘What affects accounting conservatism: a corporate governance perspective’, *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 5, No. 1, P.47–59.
10. Francis, B., I. Hassan and W. Wu. (2013). The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, **Accounting Horizons**, 27(2): 319-345. Journal of Management and Business Research, Vol. (16).
11. Garcia Lara, J., B. Osma and F. Penalva. 2011. Conditional conservatism and cost of capital, **Review of Accounting Studies**, 16: 247-271.
12. Givoly, D., C. Hayn, 2000, " The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?", **Journal of Accounting and Economics**, (29): 287-320.
13. Jain, P. & Rezaee, Z. (2004): **The Sarbanes-Oxley act of 2002 and accounting conservatism**, Unpublished working paper, Fogelman College of Business and Economics, The university of Memphis.
14. Machokoto M, Areneke G, Nyangara D. **Financial conservatism, firm value and international business risk: Evidence from emerging economies around the global financial crisis**. Int J Fin Econ. 2020;1–19.
15. Reilly, F. & Brown, K. (2003): **Investment analysis and portfolio management**, 7th ed., Thomson South Western, Cincinnati, OH.
16. Ross, S., Westerfield, R., Jaffe, J., & Bley, J. (2013). **Corporate Finance**. 1st Middle East Edition, McGraw-Hill Education, New York, USA.
17. Suleiman, S. (2014), “**Corporate governance mechanisms and accounting conservatism**”. Journal of Management Policies and Practices, Vol. (2), pp. 113-127.
18. Vishanani, S and Bhatia, M (2019), **Accounting conservatism and corporate governance: evidence from the Indian banking sector**, *Int. J. Indian Culture and Business Management*, Vol. 19, No. 3.

19. Watts, Ross L. (2003): Conservatism in accounting, Part I: Explanations and implications, **Accounting Horizons**, Vol.17, No.3.
20. Xu, X., X. Wang and N. Han. 2012. Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency, **China Finance Review International**, 2(1): 53-77.
21. Zadparvar, F., (2016). "The Investigation of Accounting Conservatism's effects on Firm Value In the Tehran Stock Exchange". Journal of productivity and development, Vol. (2), pp.115-123.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. بورصة فلسطين www.pex.ps.
2. سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps.
3. هيئة سوق راس المال www.pcma.ps.
4. بنك فلسطين www.bop.ps.
5. البنك الاسلامي العربي www.aibnk.com.
6. البنك الاسلامي الفلسطيني www.islamicbank.ps.
7. بنك الإستثمار الفلسطيني www.pinvbank.com.
8. بنك القدس www.qudsbank.ps.
9. البنك الوطني www.tnb.ps.

قائمة الملاحق:

1- جدول القيمة السوقية للمصارف الفلسطينية:

ملحق 1 جدول رقم 1-أ القيمة السوقية للمصارف:

Firm Market Value				
Bank Name	Data			Total firm Value
	Year	#.Shares	Shares Closing price	
B.O.P	2009	100,000,000	3.75	375,000,000
	2010	100,000,000	3.40	340,000,000
	2011	120,000,000	2.90	348,000,000
	2012	134,000,000	2.99	400,660,000
	2013	150,000,000	3.20	480,000,000
	2015	175,000,000	3.00	525,000,000
	2016	195,008,685	2.65	516,773,015
	2017	200,000,000	2.65	530,000,000
	2018	200,000,000	2.32	464,000,000
	2019	204,000,000	2.00	408,000,000
A.I.B	2009	40,696,939	1.15	46,801,480
	2010	40,606,939	0.90	36,546,245
	2011	47,672,484	0.82	39,091,437
	2012	47,672,484	0.92	43,858,685
	2013	48,719,588	1.15	56,027,526
	2015	50,000,000	1.55	77,500,000
	2016	50,000,000	1.55	77,500,000
	2017	75,000,000	1.76	132,000,000
	2018	75,000,000	1.57	117,750,000
	2019	84,919,252	1.70	144,362,728
P.I.B	2009	35,941,087	0.70	25,158,761
	2010	46,021,665	0.80	36,817,332
	2011	46,021,665	0.84	38,658,199
	2012	47,172,207	1.02	48,115,651
	2013	50,000,000	1.54	77,000,000
	2015	50,000,000	1.44	72,000,000
	2016	62,500,000	1.71	106,875,000
	2017	69,000,000	2.15	148,350,000
	2018	74,000,000	1.85	136,900,000
	2019	77,000,000	1.84	141,680,000

ملحق 2 جدول رقم 1-ب القيمة السوقية للمصارف:

inv. Bank	2009	40,000,000	1.20	48,000,000
	2010	50,000,000	1.00	50,000,000
	2011	53,000,000	0.97	51,410,000
	2012	53,000,000	0.91	48,230,000
	2013	53,000,000	0.88	46,640,000
	2015	56,300,000	1.03	57,989,000
	2016	59,600,000	1.05	62,580,000
	2017	68,000,000	1.28	87,040,000
	2018	75,000,000	1.21	90,750,000
	2019	78,000,000	1.27	99,060,000
Quds .Bank	2009	50,000,000	1.21	60,500,000
	2010	50,000,000	1.19	59,500,000
	2011	50,000,000	1.02	51,000,000
	2012	50,000,000	0.90	45,000,000
	2013	50,000,000	0.99	49,500,000
	2015	55,000,000	1.30	71,500,000
	2016	61,050,000	1.20	73,260,000
	2017	68,376,000	2.12	144,957,120
	2018	83,570,667	1.88	157,112,854
	2019	90,172,750	1.58	142,472,945
T.N. B	2009	29,871,624	0.73	21,806,286
	2010	29,871,624	0.73	21,806,286
	2011	29,871,624	0.77	23,001,150
	2012	49,875,642	0.90	44,888,078
	2013	49,881,953	1.17	58,361,885
	2015	75,000,000	1.59	119,250,000
	2016	75,000,000	1.90	142,500,000
	2017	75,000,000	1.84	138,000,000
	2018	75,000,000	1.70	127,500,000
	2019	78,000,000	1.90	148,200,000

ملحق 3 جدول رقم 2-أ درجة التحفظ المحاسبي مقاسا ب BTM:

Acc.Consv Degree by BTM						
Banks	Year	N.Equity	#.Shares	B.V= E/S	M.V 4S Closing price	BTM
B.O.P	2009	150,879,817	100,000,000	1.51	3.75	40.2%
	2010	163,884,250	100,000,000	1.64	3.40	48.2%
	2011	194,399,762	120,000,000	1.62	2.90	55.9%
	2012	220,973,909	134,000,000	1.65	2.99	55.2%
	2013	252,018,974	150,000,000	1.68	3.20	52.5%
	2015	305,756,304	175,000,000	1.75	3.00	58.2%
	2016	403,574,797	195,008,685	2.07	2.65	78.1%
	2017	449,961,687	200,000,000	2.25	2.65	84.9%
	2018	416,380,548	200,000,000	2.08	2.32	89.7%
	2019	430,664,193	204,000,000	2.11	2.00	105.6%
A.I.B	2009	49,980,388	40,696,939	1.23	1.15	106.8%
	2010	48,202,730	40,606,939	1.19	0.90	131.9%
	2011	56,853,438	47,672,484	1.19	0.82	145.4%
	2012	57,632,968	47,672,484	1.21	0.92	131.4%
	2013	62,321,764	48,719,588	1.28	1.15	111.2%
	2015	69,005,125	50,000,000	1.38	1.55	89.0%
	2016	75,209,854	50,000,000	1.50	1.55	97.0%
	2017	106,995,915	75,000,000	1.43	1.76	81.1%
	2018	109,394,827	75,000,000	1.46	1.57	92.9%
	2019	116,563,640	84,919,252	1.37	1.70	80.7%
P.I.B	2009	36,371,337	35,941,087	1.01	0.70	144.6%
	2010	48,046,357	46,021,665	1.04	0.80	130.5%
	2011	52,080,504	46,021,665	1.13	0.84	134.7%
	2012	57,906,492	47,172,207	1.23	1.02	120.3%
	2013	63,463,651	50,000,000	1.27	1.54	82.4%
	2015	73,305,904	50,000,000	1.47	1.44	101.8%
	2016	95,308,839	62,500,000	1.52	1.71	89.2%
	2017	109,625,635	69,000,000	1.59	2.15	73.9%
	2018	109,818,566	74,000,000	1.48	1.85	80.2%
	2019	115,865,563	77,000,000	1.50	1.84	81.8%

ملحق 4 جدول رقم 2-ب درجة التحفظ المحاسبي مقاسا ب BTM:

Inv. Bank	2009	61,081,333	40,000,000	1.53	1.20	127.3%
	2010	62,580,849	50,000,000	1.25	1.00	125.2%
	2011	64,405,029	53,000,000	1.22	0.97	125.3%
	2012	65,934,527	53,000,000	1.24	0.91	136.7%
	2013	67,943,137	53,000,000	1.28	0.88	145.7%
	2015	73,475,471	56,300,000	1.31	1.03	126.7%
	2016	80,038,999	59,600,000	1.34	1.05	127.9%
	2017	90,899,358	68,000,000	1.34	1.28	104.4%
	2018	97,545,291	75,000,000	1.30	1.21	107.5%
	2019	99,701,042	78,000,000	1.28	1.27	100.6%
Quds .Bank	2009	46,759,478	50,000,000	0.94	1.21	77.3%
	2010	50,433,196	50,000,000	1.01	1.19	84.8%
	2011	54,578,746	50,000,000	1.09	1.02	107.0%
	2012	57,985,686	50,000,000	1.16	0.90	128.9%
	2013	64,991,920	50,000,000	1.30	0.99	131.3%
	2015	76,952,451	55,000,000	1.40	1.30	107.6%
	2016	89,067,289	61,050,000	1.46	1.20	121.6%
	2017	102,730,674	68,376,000	1.50	2.12	70.9%
	2018	111,443,109	83,570,667	1.33	1.88	70.9%
	2019	117,525,793	90,172,750	1.30	1.58	82.5%
T.N. B	2009	28,761,776	29,871,624	0.96	0.73	131.9%
	2010	28,732,777	29,871,624	0.96	0.73	131.8%
	2011	29,259,567	29,871,624	0.98	0.77	127.2%
	2012	51,321,193	49,875,642	1.03	0.90	114.3%
	2013	54,966,018	49,881,953	1.10	1.17	94.2%
	2015	89,819,078	75,000,000	1.20	1.59	75.3%
	2016	92,495,563	75,000,000	1.23	1.90	64.9%
	2017	97,567,177	75,000,000	1.30	1.84	70.7%
	2018	92,654,678	75,000,000	1.24	1.70	72.7%
	2019	96,447,154	78,000,000	1.24	1.90	65.1%

ملحق 5 جدول 3- أ التحفظ مقاسا نموذج المستحقات إلى الأرباح (TACC/EBXT):

Acc.Consv Degree by TACC/ EBXT					
Banks	Years	EBXT	OCF	TACC	TACC/EBXT
B.O.P	2009	18,873,012	142,073,254	-123,200,242	-6.528
	2010	23,995,474	53,049,147	-29,053,673	-1.211
	2011	28,757,120	-75,393,762	104,150,882	3.622
	2012	32,348,989	30,909,281	1,439,708	0.045
	2013	33,497,750	105,567,620	-72,069,870	-2.151
	2015	32,932,355	-35,813,982	68,746,337	2.088
	2016	40,586,819	-107,686,980	148,273,799	3.653
	2017	35,653,401	343,772,927	-308,119,526	-8.642
	2018	37,506,605	-215,652,471	253,159,076	6.750
	2019	27,534,797	133,039,572	-105,504,775	-3.832
A.I.B	2009	744,851	42,758,932	-42,014,081	-56.406
	2010	-2,641,108	16,806,024	-19,447,132	7.363
	2011	634,577	-57,226,687	57,861,264	91.181
	2012	271,024	-27,675,462	27,946,486	103.114
	2013	3,154,743	-15,445,596	18,600,339	5.896
	2015	4,577,962	-45,563,730	50,141,692	10.953
	2016	5,657,186	-80,479,148	86,136,334	15.226
	2017	5,647,298	-67,597,344	73,244,642	12.970
	2018	6,290,041	-115,243,518	121,533,559	19.322
	2019	8,038,308	-32,568,187	40,606,495	5.052
P.I.B	2009	238,808	-9,727,096	9,965,904	41.732
	2010	299,924	-30,543,237	30,843,161	102.837
	2011	3,836,248	190,462	3,645,786	0.950
	2012	5,334,606	20,324,532	-14,989,926	-2.810
	2013	6,394,094	-24,795,613	31,189,707	4.878
	2015	9,795,649	-54,602,983	64,398,632	6.574
	2016	12,359,045	-26,433,043	38,792,088	3.139
	2017	13,843,783	-22,860,190	36,703,973	2.651
	2018	14,691,202	-65,019,473	79,710,675	5.426
	2019	14,094,293	-26,975,560	41,069,853	2.914

ملحق 6 جدول 3-ب التحفظ مقاسا نموذج المستحقات إلى الأرباح (TACC/EBXT):

Inv. Bank	2009	1,205,342	-15,167,329	16,372,671	13.583
	2010	538,475	8,128,160	-7,589,685	-14.095
	2011	2,368,785	-2,635,513	5,004,298	2.113
	2012	1,388,955	2,779,382	-1,390,427	-1.001
	2013	1,716,388	20,218,575	-18,502,187	-10.780
	2015	1,531,364	-33,544,255	35,075,619	22.905
	2016	3,172,111	7,874,094	-4,701,983	-1.482
	2017	3,646,150	23,928,354	-20,282,204	-5.563
	2018	3,989,108	4,620,611	-631,503	-0.158
	2019	4,195,399	54,975,766	-50,780,367	-12.104
Quds .Bank	2009	2,189,505	66,601,520	-64,412,015	-29.419
	2010	4,070,137	-1,878,117	5,948,254	1.461
	2011	4,022,455	-39,157,232	43,179,687	10.735
	2012	2,598,453	13,843,467	-11,245,014	-4.328
	2013	3,984,209	69,349,762	-65,365,553	-16.406
	2015	7,199,487	40,418,154	-33,218,667	-4.614
	2016	9,555,060	-51,033,360	60,588,420	6.341
	2017	10,161,194	44,896,795	-34,735,601	-3.418
	2018	11,349,289	18,639,026	-7,289,737	-0.642
	2019	11,082,753	67,912,074	-56,829,321	-5.128
T.N. B	2009	1,836,477	25,653,657	-23,817,180	-12.969
	2010	170,755	1,476,307	-1,305,552	-7.646
	2011	547,917	15,242,854	-14,694,937	-26.820
	2012	2,021,100	16,270,801	-14,249,701	-7.050
	2013	3,583,543	10,396,669	-6,813,126	-1.901
	2015	5,402,623	25,584,397	-20,181,774	-3.736
	2016	7,295,066	-12,566,669	19,861,735	2.723
	2017	9,016,423	-5,521,155	14,537,578	1.612
	2018	8,618,360	55,419,723	-46,801,363	-5.430
	2019	7,651,633	141,591,782	-133,940,149	-17.505

ملحق 7 جدول 4-أ بيانات نموذج Basu :

Bank	Year	EBXT	Dividends	#. Shares	EPS	DPS	Closing price	Opening price
B.O.P	2009	26,929,168	0.00	100,000,000	0.2693	0.0000	3.7500	2.8000
	2010	30,119,469	21,400,000.00	100,000,000	0.3012	0.2140	3.4000	3.6500
	2011	33,980,673	0.00	120,000,000	0.2832	0.0000	2.9000	3.4000
	2012	38,347,397	9,000,000.00	134,000,000	0.2862	0.0672	2.9900	2.9000
	2013	40,438,831	1,050,000.00	150,000,000	0.2696	0.0070	3.2000	2.9900
	2015	43,091,915	19,200,000.00	175,000,000	0.2462	0.1097	3.0000	3.2000
	2016	50,985,680	18,000,000.00	195,008,685	0.2615	0.0923	2.6500	3.0000
	2017	50,888,023	20,359,814.00	200,000,000	0.2544	0.1018	2.6500	2.6500
	2018	50,661,663	27,000,000.00	200,000,000	0.2533	0.1350	2.3200	2.6500
	2019	33,957,680	23,000,000.00	204,000,000	0.1665	0.1127	2.0000	2.3200
A.I.B	2009	1,002,050	0.00	40,696,939	0.0246	0.0000	1.1500	1.1000
	2010	-2,270,207	0.00	40,606,939	-0.0559	0.0000	0.9000	1.1700
	2011	887,058	0.00	47,672,484	0.0186	0.0000	0.8200	0.8800
	2012	648,513	0.00	47,672,484	0.0136	0.0000	0.9200	0.8100
	2013	3,500,463	0.00	48,719,588	0.0718	0.0000	1.1500	0.8800
	2015	5,201,692	4,000,000.00	50,000,000	0.1040	0.0800	1.5500	1.1100
	2016	6,220,821	0.00	50,000,000	0.1244	0.0000	1.5500	1.5400
	2017	6,402,924	6,000,000.00	75,000,000	0.0854	0.0800	1.7600	1.5400
	2018	7,103,320	0.00	75,000,000	0.0947	0.0000	1.5700	1.7100
	2019	9,010,282	2,625,000.00	84,919,252	0.1061	0.0309	1.7000	1.5800
P.I.B	2009	370,738	0.00	35,941,087	0.0103	0.0000	0.7000	0.7000
	2010	1,594,453	0.00	46,021,665	0.0346	0.0000	0.8000	0.8000
	2011	4,034,147	0.00	46,021,665	0.0877	0.0000	0.8400	0.8000
	2012	5,825,988	0.00	47,172,207	0.1235	0.0000	1.0200	0.8400
	2013	6,526,862	1,179,305.00	50,000,000	0.1305	0.0236	1.5400	1.0200
	2015	10,033,817	4,250,000.00	50,000,000	0.2007	0.0850	1.4400	1.2100
	2016	12,603,598	4,250,000.00	62,500,000	0.2017	0.0680	1.7100	1.4400
	2017	14,531,138	5,312,500.00	69,000,000	0.2106	0.0770	2.1500	1.7100
	2018	15,131,604	5,865,000.00	74,000,000	0.2045	0.0793	1.8500	2.1500
	2019	14,524,068	6,290,000.00	77,000,000	0.1886	0.0817	1.8400	1.8500

ملحق 8 جدول 4-ب بيانات نموذج Basu :

Inv. Bank	2009	2,928,340	4,000,000.00	40,000,000	0.0732	0.1000	1.2000	1.9000
	2010	789,682	0.00	50,000,000	0.0158	0.0000	1.0000	1.2000
	2011	2,552,984	0.00	53,000,000	0.0482	0.0000	0.9700	1.0000
	2012	1,826,277	0.00	53,000,000	0.0345	0.0000	0.9100	0.9700
	2013	1,958,574	0.00	53,000,000	0.0370	0.0000	0.8800	0.9100
	2015	1,721,150	0.00	56,300,000	0.0306	0.0000	1.0300	1.0000
	2016	3,388,202	0.00	59,600,000	0.0568	0.0000	1.0500	1.0300
	2017	3,919,258	0.00	68,000,000	0.0576	0.0000	1.2800	1.0500
	2018	4,289,655	0.00	75,000,000	0.0572	0.0000	1.2100	1.2800
	2019	4,520,684	3,000,000.00	78,000,000	0.0580	0.0385	1.2700	1.2100
Quds .Bank	2009	2,677,253	0.00	50,000,000	0.0535	0.0000	1.2100	0.9000
	2010	4,404,155	0.00	50,000,000	0.0881	0.0000	1.1900	1.2100
	2011	4,581,794	0.00	50,000,000	0.0916	0.0000	1.0200	1.1900
	2012	3,267,925	0.00	50,000,000	0.0654	0.0000	0.9000	1.0200
	2013	4,739,649	0.00	50,000,000	0.0948	0.0000	0.9900	0.9000
	2015	8,018,747	2,500,000.00	55,000,000	0.1458	0.0455	1.3000	0.9700
	2016	10,470,704	0.00	61,050,000	0.1715	0.0000	1.2000	1.3000
	2017	11,180,462	0.00	68,376,000	0.1635	0.0000	2.1200	1.2000
	2018	11,595,841	6,837,600.00	83,570,667	0.1388	0.0818	1.8800	2.1200
	2019	11,227,506	4,679,958.00	90,172,750	0.1245	0.0519	1.5800	1.8800
T.N. B	2009	1,853,977	0.00	29,871,642	0.0621	0.0000	0.7300	0.7000
	2010	211,087	0.00	29,871,642	0.0071	0.0000	0.7100	0.7300
	2011	568,262	0.00	29,875,642	0.0190	0.0000	0.7700	0.7300
	2012	2,021,100	0.00	49,875,642	0.0405	0.0000	0.9000	0.7700
	2013	3,600,243	0.00	49,881,953	0.0722	0.0000	1.1700	0.9000
	2015	5,441,591	0.00	75,000,000	0.0726	0.0000	1.5900	1.2900
	2016	7,402,240	3,750,000.00	75,000,000	0.0987	0.0500	1.9000	1.5900
	2017	9,204,749	3,750,000.00	75,000,000	0.1227	0.0500	1.8400	1.9000
	2018	8,998,319	3,750,000.00	75,000,000	0.1200	0.0500	1.7000	1.8400
	2019	7,947,598	3,750,000.00	78,000,000	0.1019	0.0481	1.9000	1.7000

ملحق 9 جدول 5-أ متغيرات معادلة نموذج Basu:

Banks	Year	Xit/P-1	Rit	D*Rit	Rit*Drit
B.O.P	2009	0.0674	0.3393	0	0
	2010	0.0657	-0.0099	1	-0.0099
	2011	0.0705	-0.1471	1	-0.1471
	2012	0.0832	0.0542	0	0.0000
	2013	0.0747	0.0726	0	0.0000
	2015	0.0588	-0.0282	1	-0.0282
	2016	0.0694	-0.0859	1	-0.0859
	2017	0.0673	0.0384	0	0.0000
	2018	0.0708	-0.0736	1	-0.0736
	2019	0.0582	-0.0893	1	-0.0893
A.I.B	2009	0.0166	0.0455	0	0.0000
	2010	-0.0556	-0.2308	1	-0.2308
	2011	0.0151	-0.0682	1	-0.0682
	2012	0.0070	0.1358	0	0.0000
	2013	0.0736	0.3068	0	0.0000
	2015	0.0825	0.4685	0	0.0000
	2016	0.0735	0.0065	0	0.0000
	2017	0.0489	0.1948	0	0.0000
	2018	0.0490	-0.0819	1	-0.0819
	2019	0.0599	0.0955	0	0.0000
P.I.B	2009	0.0083	-0.1250	1	-0.1250
	2010	0.0081	0.0000	0	0.0000
	2011	0.0896	-0.0968	1	-0.0968
	2012	0.1346	0.2143	0	0.0000
	2013	0.1254	0.5334	0	0.0000
	2015	0.1619	0.2751	0	0.0000
	2016	0.1373	0.2555	0	0.0000
	2017	0.1173	0.3343	0	0.0000
	2018	0.0923	-0.0603	1	-0.0603
	2019	0.0989	0.0763	0	0.0000

ملحق 10 جدول 5-ب متغيرات معادلة نموذج Basu:

Inv. Bank	2009	0.0159	-0.3158	1	-0.3158
	2010	0.0090	-0.1667	1	-0.1667
	2011	0.0447	-0.0300	1	-0.0300
	2012	0.0270	-0.0619	1	-0.0619
	2013	0.0356	-0.0330	1	-0.0330
	2015	0.0272	0.0300	0	0.0000
	2016	0.0517	0.0194	0	0.0000
	2017	0.0511	0.2190	0	0.0000
	2018	0.0416	-0.0547	1	-0.0547
	2019	0.0445	0.0814	0	0.0000
Quds. Bank	2009	0.0487	0.3444	0	0.0000
	2010	0.0673	-0.0165	1	-0.0165
	2011	0.0676	-0.1429	1	-0.1429
	2012	0.0510	-0.1176	1	-0.1176
	2013	0.0885	0.1000	0	0.0000
	2015	0.1349	0.3871	0	0.0000
	2016	0.1204	-0.0769	1	-0.0769
	2017	0.1238	0.7667	0	0.0000
	2018	0.0641	-0.0746	1	-0.0746
	2019	0.0654	-0.1320	1	-0.1320
T.N.B	2009	0.0878	0.0429	0	0.0000
	2010	0.0078	-0.0274	1	-0.0274
	2011	0.0251	0.0548	0	0.0000
	2012	0.0526	0.1688	0	0.0000
	2013	0.0798	0.3000	0	0.0000
	2015	0.0558	0.2326	0	0.0000
	2016	0.0612	0.2264	0	0.0000
	2017	0.0633	-0.0053	1	-0.0053
	2018	0.0625	-0.0489	1	-0.0489
	2019	0.0577	0.1459	0	0.0000